وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلـوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة بنكية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-البنك الخارجي الجزائري BEA -وكالة سعيدة2021

من إعداد الطلبة:

* بوطالب محمد

*بوعزة منير

تحت إشراف الأستاذ:

* ا.د بلعربي عبد القادر

لجنة المناقشة

الأستاذ: بوريش لحسن.....رئيسا

الأستاذ: بلعربي عبد القادر.....مشرفا

الأستاذ:بن حميدة محمد.....رئيسا

السنـــــة الجامعيـــــة

2021-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن و خلق الإنسان، و علمه البيان و أسلم على أفصح الخلق لسانا، و أحسنهم بيانا، و على آله و صحبه إقرارا، و عرفانا.

قال عزَ و جلَ:

﴿الرَّحْمَنُ ﴿1﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿2﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿3﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴿4﴾

سورة الرحمن، الآيات ﴿1-4﴾

و ما ورد على لسان موسى عليه السلام، قوله تعالى.

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿25﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿26﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴿27﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿28﴾

سورة طه الآيات ﴿25-28﴾

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل بلعربي عبد

القادر على قبوله الاشراف على هذه المذكرة وعلى كل

النصائح والتوجيهات التي امدنا بها

ونتقدم بالشكر الى كل من ساعدنا في اعداد هذه المذكرة

سواء في الطبع او في تقديم النصح والارشاد

إهداء

الى من زرع في قلبي حب العلم والسعي وراءه بدون كلل ولا ملل الى من كان ومازال مثلي الاعلى في الحياة.

الى والدي حفظه الله وشفاه واطال في عمره وامده بالصحة والعافية

الى نبع الحنان وسر العطاء الى من دعمتني ومازالت بدعواتها امي حفظها الله واهد في عمرها

الى كل الاصدقاء

الى طلبة فسم ادارة بنكية

I

اهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى

والدي أطال الله في عمره الذي طالما ارادني متحصل على شهادات عليا في الدراسه

الى والدتي حفظها الله واطال الله في عمرها

الى اخوتي واخواتي بدون استثناء

الى اخوالي وخالاتي و والى كل افراد عائلتي بولاية ڤالمة و بااخصوص الجدة اطال الله في عمرها

الى السيد قاشور لحسن مدير البنك الجزائر الخارجي بولاية تلمسان

الى صديقي منير بوعزه الذي ساندني في اكمال هده السنه دراسيه اثناء فترة المرض

الى اصدقائي واخوتي في الله بن مداح محمد بن يعقوب حميد دحمان المختار

إلى الاستاذ المشرف البروفيسور بالعربي عبد القادر

اذا كل من ساندني في اتمام الدراسة من اصدقاء وأساتذة

الى كل من نساه قلمي ولم ينساه قلبي....

اهدي هذه المذكره راجيا من الله عز وجل التوفيق.

بوطالب محمد.

الملخص :

يهدف موضوعنا الى ابراز دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال دراسة ميدانية أجريت على مستوى البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة – بغية التعرف على مختلف مصادر التمويل هذه المؤسسات.أ ين تم التوصل إلى التأكيد بأن اهتمام البنوك بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل مجالا خصبا للرفع من تنافسيتها و زيادة ربحيتها ومن تم تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية

الكلمات الدالة :البنوك ، التمويل ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Résumé :

L'objectif de ce sujet st ce mettre en évidence le rôle des banques dans le financement des petites et moyennes entreprises a travers une étude de terrain réalisée au niveau de la banque extérieure d Algérie –Saida– afin d identifier les différentes sources de financement de ces institutions en adoptant une méthode d étude de cas . et nous en avons conclu que l'intérêt des banques a financer les petites et moyennes entreprises est l'un des domaines qui représentent un terrain fertile pour accroitre leur compétitive, augmenter leur rentabilité et contribuer a la croissance et au développement économiques.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وتقدير	
اهداء	
مقدمة عامة	ا
الفصل الاول : عموميات حول البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	01
المبحث الأول:ماهية البنوك	01
المطلب الاول :مفهوم البنك و اهميته	01
المطلب الثاني : أنواع البنوك	02
المطلب الثالث : خصائص و وظائف البنوك	05
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هياكل الدعم المرافقة لها	08
المطلب الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	15
المطلب الثالث : الصعوبات و العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	19
المبحث الثالث : الأليات المعتمدة من طرف البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	19
المطلب الاول : علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	19
المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
ملخص	22
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد:	24
المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية	24
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	27

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية و القيمة المضافة	30
الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA– وكالة سعيدة-(2015-2018)	
تمهيد	36
المبحث الأول : نبدة عامة للبنك الخارجي الجزائري BEA	37
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA	37
المطلب الثاني: مهام وأهداف للبنك الجزائر الخارجي	39
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي	40
المبحث الثاني : تقديم البنك الخارجي الجزائري BEA –وكالة سعيدة –	42
المطلب الأول: تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة	42
المطلب الثاني: هيكل تنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة سعيدة	43
المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة	44
المبحث الثالث : دراسة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك وكالة سعيدة – (2015-2018)	45
المطلب الأول: الإجراءات التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة-من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	48
المطلب الثالث : عرض نتائج المقابلة	77
خاتمة	80
قائمة المصادر والمراجع	83

قائمة الجداول

التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**09**
تقسيم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:	**49**
توزيع أفراد عينة الدراسة و فقا لمتغير العمر	**50**
يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	**51**
يوضح التمثيل البياني لمدى اهتمام بنك BEA بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**52**
يبين نتائج المحصل عليها للهدف المنتظر من تمويل البنك الخارجي الجزائري _وكالة سعيدة_ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**54**
يبين النتائج المحصل عليها لنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يفضل المبحوثين عمال BEA التعامل معها	**55**
يبين النتائج المحصل عليها للسبب الذي يدفع البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**57**
يبين النتائج المحصل عليها لنوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**59**
يبين النتائج المحصل عليها للمدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**60**
يبين النتائج المحصل عليها لكيفية إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**62**

يبين النتائج المحصل عليها لكيفية المتابعة من طرف البنك للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**63**
يبين النتائج المحصل عليها لطبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**65**
يبين النتائج المحصل عليها لنسبة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**67**
يبين النتائج المحصل عليها لقياس أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**69**
يوضح تطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك BEA والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018	**71**
يوضح توزيع القروض المصرفية لبنك BEA إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA)	**72**
يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA)	**74**

قائمة الاشكال

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	**41**
هيكل تنظيمي للبنك الخارجي الجزائري–وكالة سعيدة.–	**43**
يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:	**49**
توزيع أفراد عينة الدراسة و فقا لمتغير العمر	**50**
يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	**51**
يوضح التمثيل البياني لمدى اهتمام بنك BEA بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**53**
يبين نتائج المحصل عليها للهدف المنتظر من تمويل البنك الخارجي الجزائري _وكالة سعيدة_ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**54**
يبين النتائج المحصل عليها لنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يفضل المبحوثين (عمال BEA) التعامل معها	**56**
يبين النتائج المحصل عليها للسبب الذي يدفع البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**58**
يبين النتائج المحصل عليها لنوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**59**
يبين النتائج المحصل عليها للمدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**61**
يبين النتائج المحصل عليها لكيفية إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**62**

يبين النتائج المحصل عليها لكيفية المتابعة من طرف البنك للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**64**
يبين النتائج المحصل عليها لطبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**66**
يبين النتائج المحصل عليها لنسبة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**68**
يبين النتائج المحصل عليها لقياس أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**70**
يوضح تطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك BEA والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018	**71**
يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA)	**73**
يوضح التمثيل البياني يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA)	**76**

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلائل باللغة الاجنبية	الدلائل باللغة العربية
PME	Petit moyen entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Nationale Caisse d'Assurance chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANSEJ	Agence de Nationale | Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
BEA	Banque extérieure d'Algérie	البتك الخارجي الجزائري

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني و تحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، و في هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية لما لها من دور في زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي وتوفير مناصب الشغل و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي، إلا أنها تعاني مجموعة من العوائق ومن بين تلك العوائق هو التمويل حيث يعتبر هو العائق الأساسي للعامل الرئيسي لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة ،لأنه يلعب دورا فعالا في دعم تنافسيتها محليا ودوليا ، حيث إن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي في المرحلة الأولى من نشأتها ، بسبب عدم حصولها على التمويل إذ أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة التي عادة ما تمكنها من اجتياز مرحلة الإنشاء دون المرور إلى المراحل الأخرى في أقرب الآجال ، وذالك لمحدودية قدرتها على تعبئتها، بحيث تكون دوما في الحاجة مستمرة إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي (الاقتراض) لتغطية احتياجاتها التمويلية خاصة القروض البنكية ، غير أن الحصول على هاته القروض يتوجب عليها فضلا عن تقديم دراسة جدوى للمشروع وتوفير الضمانات الكافية للتغطية والتي نادرا ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات ومنه أصبح تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة ، وهو أحد المحاور الأساسية للسياسيات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو شأن الدول النامية إلا أنه في ظل النظام البنكي الحالي تحد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل استجابة لمتطلبات هذا النظام، لذا عمدت الحكومات الجزائرية إلى التفكير في آليات التأهيل وتطوير هذا القطاع في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة.

و عليه بالنظر الى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تأتي إشكالية موضوعنا على الشكل التالي :

الإشكالية :

- ما مدى إسهام البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

- الأسئلة الفرعية :

ماهي علاقة التمويل البنكي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كيف تساهم أجهزة CNAC–ANSEJ–ANGEM في توفير فرص لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

الفرضيات :

1- تعتبر الاجراءات التمويلية من أهم العوائق التي تعترض مسار نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
2- ان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في دعم و تنمية الاقتصاد الوطني
3- تساعد أجهزة CNAC–ANSEJ–ANGEM في قرار منح القروض بشكل كبير لهذه المؤسسات .

مبررات اختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بحكم الدافع الوظيفي و التخصص .
- حب الاستطلاع و المعرفة و محاولة تطبيق بعض المعارف الشخصية العملية و النظرية .

أهمية الدراسة :

الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف الدول و مدى إسهامها في التنمية .

- يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تبيان أن الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لآجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور كبير في تفعيل مكانتها في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

أهداف الدراسة :

- معرفة أهم الاجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز و تطوير هاته المؤسسات
- الوقوف على اهم المشاكل و العوائق التي تحد من تحقيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستوى المطلوب بين التنمية
- التعرف على الآليات و الهياكل الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
- معرفة مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

حدود الدراسة :

تم في الجانب النظري التطرق الى مختلف المفاهيم الأساسية حول البنوك و وظائفها و خصائصها و أنواعها ، و مصادرها لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تصنيفاتها و الصعوبات و العراقيل التي تواجهها ، أما الجانب التطبيقي قد تم حصر حدود هذه الدراسة المكانية في البنك الخارجي الجزائري لولاية سعيدة اما الحيز الزماني تعلق بدراسة الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنك خلال الفترة الممتدة من 2018/2015 .

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة :

من أجل دراسة الإشكالية ولمحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة و نظرا لطبيعة الموضوع ، فإن البحث يرتكز على المنهج الوصفي والتحليلي ، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، والاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة ، وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية ، كدا القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، حاولنا من خلال الفصل الأول الموسوم ب: مدخل مفاهيمي للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التطرق إلى الإطار النظري ، و التركيز خاصة على أساليب تنشيط إنشاء هذه المؤسسات ودعم تنميتها على ضوء بعض التجارب العالمية، أما الفصل الثاني المعنون ب الدراسات السابقة لخصنا فيه بعض الدراسات السابقة المتعلقة بقطاع

PME، بينما تطرقنا من خلال الفصل الثالث المعنون ب دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA

صعوبات البحث :

عدم الحصول على معلومات دقيقة نظرا للخصوصية التي يتعامل بها البنك .

الفصل الاول : عموميات حول البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمي على المستوى العالمي.

المبحث الأول:ماهية البنوك

المطلب الاول :مفهوم البنك و اهميته

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة ، من وجهة نظر الكلاسيكية تعريف البنك " مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء الأولي لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته ، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما

أما الحديثة تعريف البنك أنه " مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات , وما يتطلب من عمليات مصرفيه وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي "[1]

أهمية البنوك :

1) بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد

2) نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان

الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية .

3) يمكن للمصارف نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل .

[1] محمد حلمي الجيلاني ،إدارة البنوك ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع ،2019، عمان ، الاردن ،ص 09

4) إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود

5) بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة , وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .

6) تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة .[1]

المطلب الثاني : أنواع البنوك

تختلف كل دولة عن الأخرى ي نظامها الاقتصادي ولذلك تختلف النظم المصرفية من دولة إلى لأخرى وتختلف البنوك في أنواعها تبعاً لتخصصاتها وأهم أنواع هذه البنوك :

1) البنك المركزي: له دور هام جدا حيث يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية ي الدولة ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة ويحتفظ بحسابات لها ويسهل جميع عملياتها المصرفية

2) البنوك التجارية : تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها : خصم الأوراق التجارية. والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات

3) بنوك الاستثمار : تقوم بتوظيف أموا لها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات , وإقراضها لمدة طويلة , وقد أنشئ في مصري الآونة الأخيرة منذ عام 1974 عدد كبير منها وتتماثل هذه البنوك التجارية في قبولها للودائع والذي يمثل جزءا رئيسا لنشاطها

4) البنوك الإسلامية: تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله .

5) البنوك المتخصصة "غير التجارية " : تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا

[1] نفس المرجع السابق، ص 10

ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحداً من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة .

1) يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي .

ب –لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب وكأحد الأنشطة الرئيسية لها

ج) تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها

هذا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية :

1) البنوك الصناعية : تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالها على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعة ومثل ذلك البنك الصناعي .

2) البنوك الزراعية : تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة ، وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين ومثل ذلك بنك التسليف الزراعي والتعاوني . البنوك العقارية : توظف أموالها في منح قروض ذات أجال مقابل رهن عقاري بضمان أراض زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات وفي اغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية

6) بنوك الادخار : تقوم بإقراض المشتركين في رأسمالها بفوائد متعادلة .

أنواع البنوك التجارية :

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي

ا) من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية ؛

1) البنوك التجارية العامة : ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيس في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها . وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية .

2) البنوك التجارية المحلية : ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة . وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها

ب) من حيث حجم النشاط:

1) بنوك الجملة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشأت الكبرى

(2 بنوك التجزئة : وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء. والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم . وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلالها خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي

ج) من حيث عدد الفروع :

1) البنوك ذات الفروع : وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكلا قانونياً لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع .

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي .

2) **بنوك السلاسل** : وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها .

وتعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة على مواردها الذاتية (رأس المال واحتياطيات ومخصصات البنك) أيضاً على موارد خارجية, أي غير ذاتية ويغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين وقد تقترض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة أيضا.

وجدير بالذكر أن البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية على الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي وذلك لضيق الأسواق المالية في الدول وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة .[1]

المطلب الثالث : خصائص و وظائف البنوك

- **خصائصها**

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا دفترية أي نقودا مصرفية . وهذه الخاصية للبنوك التجارية إنما تميز البنوك عن البنوك المتخصصة. وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع واحتياطيات ومخصصات البنك) وتمثل الودائع نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية

- **وظائف البنوك :**

1) قبول الودائع وتنمية الادخار
2)) مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية

3) تقديم الخدمات المصرفية .

أولا: قبول الودائع وتنمية الادخار :

تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد . ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدي البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي

أولا: قبول الودائع وتنمية الادخار ؛

تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد . ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدي البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

[1] نفس المرجع السابق ، ص 16-21

1) حسابات جارية (دائن) :

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخرة شخص أو أشخاص طبيعيين أو في أشخاص اعتباريين وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك ،

ب) حسابات صندوق التوفير :

عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء 4 حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها ، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه

للعملاء على إيداعاتهم .

ج) حسابات ودائع (بإخطار)

تعمل البنوك التجارية علي جذب المدخرات علي اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع

د) حسابات ودائع (لأجل) :

بعض العملاء في غير حاجة إلي مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجؤون إلى إيداع هذه المبالغ في الحسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد .تقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها 4 أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحد وتزداد قدرة البنك علي توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة كلما زاد مع دل الفائدة .

ثانياً : مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقوال الودائع الكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة

ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته ما يلي :

1) تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر.

2) المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجأ للاشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل ، وذلك لدعم الاقتصاد خطة التنمية القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية .

3 الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولي مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة مركزها المالي

ويلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لا بد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها في الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار وهي :

– الربحية : يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات ارباح مناسبة تكفى لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك .

– الأمان : من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين

2 عملية تمويل المشروعات, فإن البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل السيولة :البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل ، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

ثالثا : تقديم الخدمات المصرفية :

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء :[1]

1) تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية

2-تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية عنهم أيضاً

3) تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد و التصدير .[2]

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة التي فمن أمثلتها ما يلي :

القروض الاستهلاكية خدمات الإرشاد والنصح المالي إدارة النقدية للمشروعات التأجير التمويلي المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة بيع الخدمات التأمينية تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية تقديم خدمات ينوك الاستثمار والبنوك المتخصصة , تمويل مشروعات الامتياز .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا الطلب سوف يتم التطرق إلى توضيح أهم المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الاقتصادي،

المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هياكل الدعم المرافقة لها

هناك العديد من دول العالم تنفرد بتعريفات خاصة بها، بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فهناك بعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 11-13

[2] نفس المرجع السابق ، ص14

تعاريف بعض الدول:

1/ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1953 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها هي المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بطريقة مفصلة بالاعتماد على عدد العاملين وحجم المبيعات، ولذلك فقد حدد القانون حدود عليا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي:

- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة: تقدر مبيعاتها سنويا من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي.
- ✓ المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة: تقدر مبيعاتها سنويا من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي.
- ✓ المؤسسات الصناعية عد العمال فيها 250 عامل أو أقل.

2/ تعريف ألمانيا:

لألمانيا عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة تمارس نشاط اقتصادي، ولا يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل،وهي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار

3/ تعريف فرنسا: تعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير كمية، كرقم الأعمال، وعدد العمال حيث يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها 5 ملايين فرنك وعدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل[1].

4/ تعريف اليابان: تعرف اليابان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا لقانونها الأساسي لعام 1963، فإن التعريف المحدد لهذا القطاع نلخصه في الجدول التالي بحيث نميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط:

الجدول رقم 01: التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال	طبيعة المؤسسة
المؤسسة الصناعية	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل	كبيرة
المؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل	متوسطة
المؤسسات التجارة بتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل	صغيرة

(1) – Isabelle fitoussi. La PME face à sa banque. 6 performer. France.1989. p19.

المصدر: عثمان لخلف، دور ومكانة صناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، 1992، ص11.

5/ تعريف الاتحاد الأوروبي: عرفها على أنها "كل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها ورقم الأعمال فيها عن 249 و40مليون أورو على الترتيب"[1] وكما فرق بين المؤسسات المصغر والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تقسيم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار / حجم المؤسسة	عدد المستخدمين	الحد الأقصى لرقم الأعمال (مليون أورو)	الحد الأقصى للموازنة (مليون أورو)
مصغرة	من 1 إلى 9		
صغيرة	من 9 إلى 49	7	5
متوسطة	من 49 إلى 249	40	27

المصدر: إسماعيل شعبان، الملتقى الوطني الأول حول فرص الاستثمار بولاية ورقلة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعهد الوطني للتجارة، يومي 2 و3 مارس 2004، ص50.

6/ تعريف الجزائر: بعد تبني الجزائر الهيكلة العميقة في بداية الثمانينات وقبل التسعينات، ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أعطت لهذا القطاع دور كبير في التنمية، حيث نتجت عنها وزارة سميت بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أنشأت تعريفا للمؤسسات الصغير والمتوسطة اعتمادا على المعايير الأوربية في تصنيفها لهذه المؤسسات، وهو التعريف التعارف عليه في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 1-18 المؤرخ في-2001 12-12 على أنها "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها لمليارين دينار جزائري، ولا تتعد ى حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما هو موضح في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم 3: تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعيار / الحجم المؤسسة	الحدود الدنيا والقصوى لعدد المستخدمين	الحدود الدنيا والقصوى لرقم الأعمال دج	الحدود الدنيا والقصوى للحصيلة السنوية

[1] – إسماعيل شعبان، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، يومي 2.3 مارس 2004، ص50.

[2] – يوسف قريشي، سياسة التمويل المصرفي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتورة الجامعة، الجزائر، 2005، ص32.

المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 10	من 1 إلى 20	من 1 إلى 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	من 20 إلى 200	من 10 إلى 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2 مليار	من 100 إلى 500

المصدر: المادة 7، 6، 5 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات رقم 01-18 في 12-12-2001.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لقد برز بشكل جلي الدور الحيوي والأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإحصائيات المتوفرة تدل على أن هذه المؤسسات هي الغالبة خاصة في اقتصاديات البلدان المتقدمة، وتعتبر بالتالي الركيزة الأساسية ،_ مجال التنمية ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الأتي: للاقتصاد في هذه البلدان وبالأخص في مجال

-تشكل نواة للمشروعات الكبرى.-

توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.-

-عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.-

تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.-

- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي

الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: على المستوى الدولي:

كما هو معلوم فإن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمر عبر خطوط الشراكة والتعاون الدولي للاستفادة من جملة الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون على غرار كل من برنامج التعاون الأورو متوسطي والبنك الإسلامي للتنمية ومنضمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك العالمي وغيرها من البرامج التي سنقوم بتحليلها.

برنامج Meda أو التعاون الأورو متوسطي:

فالهدف الأساسي من وراء تفعيل برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الممتدّ في المرحلة الأولى من 2002-2007 هو السعي الحثيث نحو تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات بتأهيلها وتحسين محيطها تحت إشراف وفد من اللجنة الأوربية وممثلي المؤسسات، بقيمة

مالية قدرها 62.9 مليون أورو، فتم تأهيل 405 مؤسسة من أصل 3800 مؤسسة وبميزانية قدرها 17 مليون يورو.

البنك الإسلامي للتنمية BID:

إن تعاون الجزائر مع هذا البنك يتعلق أساسا بتمويل الصغيرة والمتوسطة مع تقديم المساعدات الفنية لها بغية تأهيلها وتطويرها، وحيث تمت الموافقة على اتفاقيتين بقرض بقيمة 9,9 مليون دولار، للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر مع وجوب توجيه 5,1 مليون دولار لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

البنك العالمي:

فالتعامل مع هذا البنك يعني التعامل مع الشركة المالية الدولية Société Financière Internationale التي ضبطت برنامجها التعاوني وفق برنامج NAED شمال إفريقيا لتنمية الم قصد تحسين جودة الخدمات المصرفية الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطةمن خلال إدراج الاعتماد الإيجاري وعقود تحوي الفاتورة مع التكوين في الميدان.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI

إن الهدف الأساسي لهذه المنضمة يتعلق بدعم التنافسية ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار التحرير والانفتاح الاقتصادي في الدول النامية خاصة، ولقد بدأت مهمتها في الجزائر سنة 1999 بهدف تقديم المساعدات الفنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية، ولقد تم تأهيل 8 مؤسسات عمومية ونحو 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وصناعات صغيرة ومتوسطة.

التعاون الثنائي:

إن برامج التعاون الثنائي يقضي بضرورة التعامل مع بلدان ذات خبرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا، إسبانيا، تركيا...

التعاون مع فرنسا:

أين تمّ إبرام اتفاقية مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 اقتصاديا، مع التحضير لمشروع التعاون مع المجلس الجهوي – RONE–alpes مع مجموعة ولايات الشرق الجزائري المتمثلة في كل من: سطيف، عنابة وقسنطينة.

التعاون مع ألمانيا:

يمتدّ هذا التعاون بين 2003–2006 وهو ينحصر في التكوين والاستشارة في التسيير، ليمتدّ إلى مراكز الدّعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن بعنوان الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة ما بين 2005–2007 بهدف تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل هياكلها وتقوية كفاءاتها.

التعاون مع إيطاليا:

تم الاتفاق بين وزارتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية و الجزائرية سنة 2002 بقيمة مالية بلغت 52.5 مليار يورو لتقديم المساعدة التقنية والبراعات الصناعية لمساندة هياكل الدّعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)، وتبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولتحقيق الأهداف الخاصة بالبرنامج تمّ إقامة ملحقة لضمان انتقال المعلومات ومساندة المقاولين وتقديم النصائح لهم عند بدء المشروع.

الفرع الثاني: على المستوى المحلي:

إدراكا من الحكومة الجزائرية بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملت على دعمها على عدة أصعدة بإنشاء جملة من الوكالات المتخصصة في مجال التمويل والترقية إلى جانب إنشاء وزارة منتدبة سنة 1991 تماشيا وتوجهات السياسة الجديدة القائمة على توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بتعبئة الإمكانيات المتاحة في القطاع الخاص بالاستعانة بهيئات داعمة ومساندة للقطاع، على غرار وكالات: ANSEJ، CNAC، ANDI ، ANGEM حسب وزارة الصناعة والمناجم، وهذا ما سنتطرق غليه فيما يلي:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

تعتبر هذه الوكالة من أهم الهيئات الداعمة للشباب في إنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم الصغيرة خاصة من باب الدّعم والامتيازات المقدمة، ولقد أصبح جهاز ANSEJ[1] عمليا خلال السداسي الثاني لسنة 1997 بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المحدد للإطار العام لدعم تشغيل الشباب من خلال تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب حاملي المشاريع الذين يتراوح عمرهم بين 19 و 35سنة واستثناءا 40 سنة إن كان المشروع خلاقا لمناصب شغل دائمة، مع تقديم كل التسهيلات والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، والجدول أدناه يبين التطور في تمويل إنشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل في إطار جهاز ANSEJ 1997-2016.[2]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM)

أعطيت إشارة الانطلاق لهذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13، والمرسوم التنفيذي رقم 04-14، والقرض المصغر عبارة عن سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى تكلفتها 1.000.000دج، بغية التمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة النشاط، ويهدف القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة

[2] Agence national de soutien a l'emploi de jeunes

منتجة للسلع والخدمات، ويخص المواطنين دون الدّخل أو ذوي الدّخل غير المستقر وغير المنتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت.[1]

(Fgar)صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو مؤسسة عمومية أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373، تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق المشاريع المنجزة للاستثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات ، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات، خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع.[2]

Cnacصندوق التأمين على البطالة

لقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم رقم 94/11 المؤرخ في 26 ماي 1994 ووضع قانونه الأساسي بموجب الرسوم التنفيذي رقم 94/188، أين تم تحديد مدة التكفل بتعويض التامين عن البطالة وكيفية حساب ذلك تممت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/189 المؤرخ في 06 جوان 1994، وبالإضافة إلى ما يقدمه من تعويضات متمثلة في التأمين على البطالة لمدة تصل إلى23 شهر لفائدة العمال المسرّحين ومساعدات مالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسط الحجم المتضررة من برنامج التعديل الهيكلي بشرط استيفائها على جملة شروط تمكنها من الاستفادة من هذه المساعدات، وهذا بمساندة الصندوق العام لضمان الاستثمارات وعدد من البنوك.[3]

الوكالة الوطنية لدعم وتطور الاستثمار (ANDI)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار وتشجيعه في الجزائر[(4)] وقد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار التي أنشأت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات لسنة 1993[(5)] وانطلق نشاطها شهر مارس 1995.[6]

---

[1] Agence national de gestion du micro crédit

[2] Fonds de garantie des crédits au PME

[3] Caisse national d'assurance au chômage

[(4)] – الجريدة الرسمية، المرسوم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، صادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

[(5)] – الجريدة الرسمية ، المرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، صادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

[6] الجريدة الرسمية، المرسوم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، صادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

المطلب الثاني: خصائص وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب إغفالها.

1- الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للمؤسسات الصغير والمتوسطة جملة من الخصائص الإيجابية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

سهولة التأسيس: يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، وحتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة[1]. نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة إجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها، مثلا في فرنسا تستغرق عملية إنشاء مؤسسة إداريا أقل من 24 ساعة.

الاستقلالية في الإدارة: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.

سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي: يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبير، لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.

المرونة الكبيرة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.

مركز للتدريب الذاتي: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لماليها والعاملين بها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة[2].

القدرة على جلب المدخرات: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار

---

[1] – مجلة نماء الاقتصاد والتجارة العدد الثالث جوان 2018، ص219

[2] – مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث جوان 2018 ص220.

وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع، وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.

قصر فترة الاسترداد: فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة للاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة: صغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج. وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.

انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام الكثيف لعنصر العمل، لا سيما في المؤسسات الحرفية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب فائض العمالة بتكلف مناسبة، كما أدى هذا الانخفاض إلى استعمال أقل للتكنولوجيا مما يجنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة.

حرية الدخول والخروج من السوق: نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح لهذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة(.

2- الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بالإضافة للخصائص الإيجابية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص السلبية ونذكر منها:

معدلات الفشل العالية: من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، غلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام، 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات.

الاعتماد على الخبرات الذاتية: نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات البيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في حالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة ، وأن يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة.

انخفاض مستوى التكنولوجيا: لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن المواد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة ولابد عاملة ذو اختصاص عال[1].

تعدد أشكال الملكية: تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

انخفاض وفورات الحجم: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نوع آخر من الوفورات هو وفورات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية.

انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غيرها من المؤسسات بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي، مما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث.[2]

المطلب الثاني: تصنيفات و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تختلف أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف طبيعتها و يمكن تصنيفها وفق ثلاث معايير أساسية وهي :

أ- تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني يتضمن :

-المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلة.

-الشركات والمؤسسات التي تعود ملكيتها إلي شخص أو أكثر: يلتزم كل واحد منها بتقديم حصة عينية أو نقدية، ويعود عليهم في النهاية بالأرباح أو الخسائر وتنقسم بدورها إلى شركات الأشخاص، شركات الأموال .

ب- تصنيف المؤسسة حسب معيار الملكية: فتنقسم إلى :

-المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تنشأ من طرف شخصين أو مجموعة من الأشخاص يتمتعون بحق إنشاء الملكية أو التسيير إذ أن رأس مالها هو مجموع كل مساهمات المنشئين لها،أما تقسيم

---

[1] – مجلة نماد، للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018 ص221.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 15

الأرباح فيكون حسب مساهمة الأفراد في المؤسسة، سواء كان رأس مال أو خدمات وبالتالي هذا النوع من المؤسسات يكون تمويلها وحق تسديد ديونها ذاتيا.

-المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكياتها إلى مزيج من القطاع العام والخاص.

-المؤسسات العمومية: وهي مؤسسات ذات طابع عمومي حيث تتكفل الدولة أو الحكومة بالتسيير الاقتصادي المنتهج، ففي النظام المركز(التخطيط المركزي) تظهر هذه المؤسسات على أنها ملك للدولة أي لا يساهم الأفراد في التسيير أو التمويل لإنشاء هذه المؤسسات العمومية، وإن كانت فقد تكون أكبر مساهمة من الدولة .

ج- تصنيف المؤسسة حسب المعيار الاقتصادي: فتنقسم إلى :

-المؤسسات الصناعية: تختلف هذه المؤسسات حسب حجم النشاط إذ نجد مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكاربونات، وما يميز هذا النوع من المؤسسات كبر حجم رؤوس الأموال المستخدمة والكفاءة والمهارات العالية، كما نجد أيضا مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل، النسيج ومؤسسات الجلود .

-المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية بعض المؤسسات الأخرى كمؤسسات التأمين والبنوك.

-المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية الأراضي الفلاحية واستصلاحها وتقوم بثلاث أنواع من الإنتاج : نباتي، حيواني، سمكي .

-المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاطات المالية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والبنوك .

-مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، البريد والموصلات والمؤسسات الجامعية، إذن نشاطها الأساسي تقديم الخدمات بمقابل وبدون.

د- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة منتجاتها: فتنقسم إلى :

-المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: مثل المنتجات الغذائية و تحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود و الأحذية و النسيج و غيرها ما يميز هذه الصناعات هو أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها .

-المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطية: المختصة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الدول المتطورة .

-المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: تتميز هذه المؤسسات عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لذلك فان مجال عمل

هذه المؤسسات يكون ضيقا و متخصصا جدا، حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح و تركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

المطلب الثالث : الصعوبات و العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها . ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية: 1 .صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم

. 2ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالباً أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع.(

. 3 الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية

. 4الضرائب المرتفعة غالباً ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأ ا لا تتمتع بحجم رأس مال كبير

. 5عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالباً ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح

. 6المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

. 7صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.

. 8ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.

. 9إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته

المبحث الثالث : الأليات المعتمدة من طرف البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الاول : علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسين يمكن أن يتحدد من خلالهما طبيعة العلاقة التي تربطها البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هما كالتالي

.1النموذج الأمريكي

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي يربطها البنك بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمتاز بالخصائص التالية:

*--كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة

*-يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية

-*-يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها

-*-يتم التقليل من أثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك؛

*-نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض،وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض،إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة

-ومن أكثر الدول استعمالا لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية،أين نجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات،وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي .

.2النموذج الألماني

تتميز العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

-*تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية ؛

*-تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة ؛

*يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة ؛

*-يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين(أصحاب الودائع و المدخرين)عبر قيام البنك بالمتابعة و المراقبة المستمرة,وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك و المؤسسة الصغيرة المتوسطة للوصول إلى بناء علاقة بالثقة و الشفافية

-وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج،أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات،حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991-1994 أن نسبة 83 %من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية .

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل إنشاء وتوسيع وتجديد مختلف استثماراتهم

أولا: مصادر التمويل الداخلي

تتمثل مصادر التمويل الداخلي في العناصر التالية :

.1المدخرات الشخصية يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية،وخصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة،إذ من الصعب في كثير من

الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات الحصول على مصادر التمويل الخارجي،إضافة إلى رغبة أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية.

2.التمويل الذاتي

يشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها والتي حققتها المؤسسة من مختلف نشاطاتها والتي تبقى لديها بصفة دائمة أو لفترة طويلة،إضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات المكونة لمواجهة تكاليف حوادث مرتبط وقوعها بالمستقبل،وبشكل عام يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل المستخدمة من طرف م.ص.م (المؤسسات الناشئة تحديدا) سواء من حيث تكاليفه أو من حيث تعبيره عن قدرة المؤسسة على تمويل نموها،وهو ما سيكسبها ثقة الأطراف الخارجية،إلا أن ضعف هذا المصدر قد يمثل أحد العوائق أمام الحصول على القروض من المصادر الخارجية الأخرى.

مصادر التمويل الخارجي

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي المتاحة أمام المؤسسات،والتي نذكرها فيما يلي

.1الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات وخصوصا م.ص.م،ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة(الأشخاص أصحاب المشاريع) بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، أو تقديم تعهدا من طرفه

لفترة محددة يتفق عليها الطرفين،ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته،وذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك

وهنا يظهر جليا أن وظيفة الائتمان التي تقوم بها البنوك تحمل في طياتها الكثير من المخاطر، لذلك فالضرورة تستدعي تبني سياسات أو إستراتيجيات ائتمانية لتنظيم عملية تقديم التسهيلات الائتمانية

التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر

يعتبر التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر من الأدوات التمويلية التي تساعد على دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وتقوم فكرة هذا التمويل على قيام مؤسسة رأس المال المخاطر بالمساهمة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون لجوء المؤسسة إلى القروض البنكية أو مصادر أخرى وهو ما يسمح باقتناء وسائل الاستثمار ،وبالتالي هذا النوع من التمويل يقوم على فكرة المشاركة في الأرباح والخسائر وهو ما يلائم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الائتمان التجاري

الائتمان التجاري هو أن يقوم البائع بالبيع لأجل للمشتري (م.ص.م مثلا)،وبالتالي فالبائع مانح الائتمان يضمن رفع مبيعاته وبالتالي زيادة أرباحه والحفاظ على وفاء عملائه،أما المشتري الحاصل على الائتمان فيستمر في مزاولة نشاطاته ويحصل على المزايا التالية :

-عدم تحمل التكاليف التشغيلية للائتمان؛

-السهولة في الحصول على الائتمان التجاري من حيث الإجراءات العملية

التمويل غير الرسمي

يشكل التمويل غير الرسمي أحد مصادر التمويل الخارجي لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة العراقيل التي يجدها أصحاب المؤسسات في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية (الفساد الإداري، البيروقراطية..) أو نتيجة التحفظات الدينية في التعامل مع البنوك التجارية.

هذا ويعتمد أصحاب المشاريع في الدول المتقدمة والفقيرة على السواء على المؤسسات غير الرسمية في تسيير معاملاتهم،ولكن هذه المؤسسات أكثر أهمية في الدول الفقيرة نظرا لعدم قدرتهم على التعامل مع مؤسسات التمويل الرسمية . ويأخذ التمويل غير الرسمي العديد من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب،جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيرها من الأشكال الأخرى

ملخص : لقد تم التطرق من خلال هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الاول مفاهيم عامة حول البنوك و انواع البنوك ، وضائفها و خصائصها أم المبحث الثاني فتضمن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد الاطار التعريفي لها انطلاقا من عرض اهم المعايير المتعددة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا اهم التعاريف التي اعطيت لهذه المؤسسات في بعض البلدان كم تم التطرق الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة و كذا أهم مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما فيها المصادر الداخلية و الخارجية اما المبحث الثالث تضمن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك و أهم طرق تمويلها و المشاكل التي يواجهها البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تحليل ودراسة ما توصل إليه مجموعة من الباحثين السابقين في رسائلهم ومذكراتهم وأعمالهم والتي تتصل بمجال موضوعنا في ثلاث مطالب، منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الأجنبية، على أن يتم مقارنة كل من الدراسات السابقة والحالية مع إبراز ما يحمله موضوعنا من قيمة مضافة.

المطلب الاول : الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى:

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة": دراسة حالة الجزائر، للمترشح : عبد القادر رقرارق، سنة 2010 جامعة وهران.

الهدف من الدراسة:

حاول المترشح من خلال مذكرته تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في ظل استخدام المؤسسات الكبيرة تكنولوجيا قليلة العمالة من جهة وإيجاد بدائل للمحروقات من جهة أخرى كما حاول الطالب التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من التعاريف المقدمة وفق ما جاءت به المنظمات الدولية وحملته بعض التجارب العالمية من إبراز خصائص والأدوار التي تلعبها هذه المؤسسات باعتبارها قطاعات قائما بذاته

كما قام المترشح في مذكرته بدراسة وضعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التطرق إلى مساهمتها في التشغيل والتصدير وتقصى شتى المشاكل والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات.

إشكالية الدراسة:

ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكنها تجسيد الدور المنوط بها في قطاعي التشغيل والتصدير في ظل المتغيرات العالمية الحالية؟

نتائج الدراسة:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قطاعا منفردا بذاته من حيث سماته وصفاته التي تميزه عن باقي المؤسسات الكبرى وهذا ما يؤهلها لأن تكون منبرا خصما لدعم اقتصاديات الدول النامية.

إن نجاح اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية التجارية، يتطلب اعتماد جملة من سياسات وإجراءات تتعلق بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تشجيع المزيد منها لما لها من دور فعال في كل من النمو والتنمية ومن ثم خلق مناصب الشغل، وتنويع الاقتصاد الوطني لإيجاد بدائل للمحروقات.

الدراسة الثانية

دراسة بعنوان "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"ـ

وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية و معرفة مدى أهمية الإستراتيجية في هذا القطاع و توجيه أصحاب القرار و خصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها و قد اعتمد الباحث على استخدام المناهج التالية

المنهج الوصفي في وصف و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,الصعوبات التي تواجهها و تصنيفاتها المختلفة و استخدام المنهج التاريخي للتطرق الى مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آما منهج دراسة الحالة من خلال عرض الحالة كيفية تمول البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض الإحصائيات.

إشكالية الدراسة

كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

نتائج الدراسة

وقد توصل إلى مجموعة من نتائج نذكر من بينها

-إن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكل وضوح لما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها

-قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية و البشرية اللازمة ,حيث وجدت الدراسة انه على مستوى اغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد واحد مكلف بالمؤسسات الصغيرة و متوسطة.

الدراسة الثالثة

دراسة بعنوان "الهياكل و الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر".

و هي دراسة الباحث محمد زيدان مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد السابع.

هدف الدراسة

تناول الباحث دراسة مدى أهمية الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إشكالية الدراسة

-ما مدى أهمية الهياكل و الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

نتائج الدراسة

-صعوبة إيجاد المكان الدائم و المناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار.

-نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض و الضمانات المطلوبة من البنوك , و عدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة , وعلى الرغم من استحداث الآليات و الهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات.

الدراسة الرابعة:

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، بعنوان،: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق"، للمترشح : عبد اللاوي محمد إبراهيم، سنة 2014.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الرسالة إلى تبيان الدور المنوط بالدولة والتي تبقى مطالبة ببذل المزيد من الجهد على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة ما تعلق منها بتقديم الدعم المناسب له حتى تؤدي الدّور المنتظر منها مثلما هو يليه الحال في الدول المنتجة لاقتصاد السوق.

دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدّور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل المرحلة الانتقالية الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري ومالها من تأثير على البيئة الانتقالية المنتقلة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق التي يجب أن تكون مصحوبة بسياسة تدعيمية وتجسيدية على الميدان مع خلق هيئات تأخذ على عاتقها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم نشاطها داخل المحيط الاقتصادي مع توفير المناخ المناسب لزيادة الاستمارات الدائنة وتنمية نسيج القطاع.

إشكالية الدراسة:

كون أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقد إحدى مقومات النهوض بالاقتصاد وكون أنها تشكل المحرك الأساسي للتنمية وأداة لتنفيذ السياسة لاقتصادية ودعامة لا غنى عنها لترقية الأداء الاقتصادي

وتفعيل اندماجه للرفع من تنافسية أمام ما تشهده الساحة العالمية من منافسة شرسة جاءت إشكالية الأطروحة كالتالي:

هل أن التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو الاعتماد على قوى السوق ستسمح بإعادة الاعتبار لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يفرض نفسه كأداة ووسيلة لتحقيق التنمية ويصبح كقاطرة حقيقة للنمو الاقتصادي؟ وهل سيكون اقتصاد السوق التركية الأفضل التي تخدم مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

نتائج الدراسة:

من بين أهم ما توصلت إيه هذه المذكرة ما يلي:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها من الخصائص والمزايا ما يؤهلها لانتشار الجغرافي والتوطين في ربوع الدولة، وهو نفسه ما يسمح بالانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية والعمل على تحقيق نمو متوازن متكامل بين شتى جهات الدولة وبالتالي إزالة الفوارق الجهوية، مما يستوجب العمل جاهدا على إزالة عقبات مناخ الاستثمار والمتمثلة في تلك المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار المشاكل الاقتصادية، التمويلية، التسويقية وغيرها.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

الدراسة الخامسة:

عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسويق بعنوان:

« Analyse des déterminants clés qui stimulent l'innovation dans les pme, cas des entreprises algérienne ».2015 :

تقديم المترشحة براشد وفاء، جامعة تلمسان.

الهدف من الدراسة:

كون أن الابتكار يعتبر من القدم كعنصر أساسي في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان بقائها، من خلال تمكينها من خلق الإبداع فإن الموضوع المقترح يهدف إلى معرفة تأثير كل من المقاول والمهارات البشرية ناهيك عن المقدرة المالية والتعامل مع المحيط الخارجي بالإضافة إلى ضغوطات المنافسة والبحث والتطوير على القدرات الابتكارية للمؤسسات الصغير والمتوسطة.

إشكالية الدراسة:

ما هي العوامل الحرجة التي يمكنها أن تأثر على ميل الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

نتائج الدراسة:

إن تقييم إمكانية ميل الإبداع أو الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد العوامل وتحديد العوامل الحرجة التي من شأنها التأثير على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يسمح بتحديد جملة من العوامل والتي من شأنها التأثير على دفع الابتكار، من بينها المقاول، الكفاءات البشرية، الإمكانيات المالية، التعامل مع المحيط الخارجي وضغوطات المنافسة كما أن الدراسة الميدانية المنجزة قد سمحت بتأكيد هذه النتائج وهي توحي أن مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولي أهمية قصوى للمقاول كون أنه نقطة محورية في مسار الابتكار داخل هذه المؤسسات وهذا ما يتجلى في قدراته على التدخل وإرادته على النماء ونظرته الإستراتيجية في الابتكار وتوجهاته نحو البحث والتطور وكلها عوامل من شأنها التأثر على المسار الإبتكاري.

الدراسة السادسة:

أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ريفي، بعنوان:

« Impact du programme d'aide et de soutien à la promotions des pme sur la performance et le dynamisme des entreprises agroalimentaires privées dans la wilaya de Tizi ouzou ».

تقديم المترشحة: طالبي صفية، جامعة الجزائر، 2008.

الهدف من الدراسة:

كون أن ديناميكية الاقتصاد تتوقف على أداء ودور وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي فلابد من تفعيل أدوار الأجهزة والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في سبيل تحقيق القفزة المنتظرة خاصة هيئات الدعم على غرار Andi–Angem–Ansej للنهوض بهذا القطاع الحساس، بحيث يجب على مسؤولي هذه المؤسسات بذل المزيد من المجهودات في مجال التنظيم التطوير والنوعية بغية التأقلم مع الاقتصاد العالمي.

نظرا للدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضبط سوق العمل وبمواجهة البطالة ومواجهة تحديات النمو الديمغرافي، فإن نماء هذا القطاع سيمكن من تعزيز المنافسة وتقوية الإنتاجية بالشكل الذي يرفع من مستويات الدّخل الإجمالي وهذا ما سيدفع إلى التحول الهيكلي لقطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة سليمة متصلة بالإبداع والتأهيل ويعمل على تحفيز الحكومة على تعجل الإصلاحات المنوطة لهذا القطاع من خلال الاستثمار في تحسين مناخ الأعمال بانتهاج سياسة ترقية للاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية والتمويلية.

إشكالية الدراسة:

هل برامج الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت فعالة؟ لماذا؟ وما هي الإجراءات التي من شأنها السماح لهذه المؤسسات من التطور في بيئتها التنافسية؟

نتائج الدراسة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم المحركات الرئيسية الداعمة للنمو الاقتصادي ، بل وإنها إحدى ركائز ودعائم القيمة ككل.

إن الحكومة ورغم تدعيمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال تبني هيئات وهياكل دعم لترقية هذا القطاع الاستراتيجي إلا أن هذه الخطوات تبقى ناقصة إذا ما قورنت بالتجارب الأجنبية.

الدراسة السابعة:

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حوكمة المؤسسات بعنوان:

« Les stratégies de création et de développement des pme innovantes algériennes, cas des pme du cyber parc de sidi Abdallah–Alger ». Université d'Alger

تقديم المترشح: ميموني ياسين ، 2018.

الهدف من الدراسة:

إدراكا من الحكومة الجزائرية بإنشاء وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يحمل مكانة رائدة في عملية التنمية، مما يحتم عليها السعي المستمر نحو الابتكار بغية مواجهة المنافسة الأجنبية، وعليه فإن الهدف من هذا الموضوع يتجلى في تحديد مختلف الإستراتيجيات التي تشجع على إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، بالأخص الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

إشكالية الدراسة

ما هي الإستراتيجيات المساهمة في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر؟

نتائج الدراسة:

إن خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر يعتمد على ظروف مواتية ترتبط عموما بالاقتصاد الكلي والتي تتعلق أساس بنظام الحكم وبيئة الأعمال المناسبة بالإضافة إلى التمويل

المكاني، أما المتغيرات الجزائية و التي يتوقف عليها نجاح خلق المؤسسات تتجلى في المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية و القيمة المضافة للمذكرة.

أوجه التشابه والاختلاف:

الدراسة الأولى: مذكرة ماجستير للمترشح : (رقراق عبد القادر بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادي الراهنة: دراسة حالة الجزائر)، السنة 2014.

*** من الناحية النظرية:**

فمن الزاوية النظرية يمكن القول أن دراستنا تشابه وإلى حدّ بعيد مع الموضوع الأول، خاصة من خلال التسلسل المعتمد في تقديم التعارف وإبراز شتى المفاهيم التي حظيت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا ومحليا ناهيك عن عرض شتى التجارب الرائدة مع التعرض إلى خصائص وأهمية ودور هذه المؤسسات بما فيها العوائق والصعوبات التي تعتري مسار نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غير أن ما يميز دراستنا هو تعرضنا للتعريف المعتمد في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء القانون الجديد, و عدم إتباع المنهج التاريخي بالنسبة لمراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما هو الحال في الدراسة الأولى.

*** من الناحية المنهجية والتطبيق:**

يختلف موضوعنا عن موضوع المترشح رقراق عبد القادر من حيث طبيعة الدراسة التي أجريت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار في حين أن الموضوع الأول كان موضوعا كليا اهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الاعتماد على تحليل إجراءات إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها خلق مناصب شغل وإسهام في تنويع الاقتصاد الوطني باعتبارها بديل لقطاع المحروقات، وهذا ما يتم بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحليل الجداول الإحصائية والإشكال البيانية وهي نفسها المقاربة المعتمدة عن موضوعنا إلا أن الاختلاف يكمن في البعد الزمني و المكاني.

الدراسة الثانية: دراسة بعنوان "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"ـ

وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007.

من الناحية النظرية:

فمن الجهة النظرية, فان موضوعنا يشبه هذه الدراسة في عدة نقاط منها المنهج الوصفي في وصف و تعريف وتصنيف وذكر الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , غير آن في دراستنا لم نتطرق ا:لى المنهج التاريخي

*** من الناحية المنهجية والتطبيق:**

يختلف موضوعنا عن موضوع المترشح عمران عبد الحكيم من حيث هدفها ,حيث هدف موضوعنا هو التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقط و بصفة عامة,وأيضا الاختلاف في البعد الزماني و المكاني.

–أما دراستنا فتشبه الدراسة الأخيرة في منهج دراسة الحالة من خلال عرض الحالة كيفية تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببعض الإحصائيات.

الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان "الهياكل و الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر". و هي دراسة الباحث محمد زيدان مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد السابع.

من الناحية النظرية:

تشبه دراسة محمد زيدان دراستنا في توضيح دور البنوك في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الهياكل الداعمة و الآليات.إلا أن الاختلاف يكمن في زمان و مكان الدراسة

من الناحية المنهجية والتطبيق:

اختلفت الدراسة عن دراستنا في تناولها لإجمالي الهياكل. و أيضا الاختلاف يكمن في زمان و مكان الدراسة.

الدراسة الرابعة:

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، بعنوان،:
"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق"، للمترشح : عبد اللاوي محمد إبراهيم، سنة 2014.

من الناحية النظرية:

تتشابه دراستنا مع دراسة المترشح عبد اللاوي إبراهيم من حيث إبراز الأهمية والبعد الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صناع القرار ومقرري السياسات التنموية في الاقتصاد الدولي، غير أن الاختلاف يكمن في المؤشرات المتناولة من قبل المترشح على ضوء المقاولاتية وترقيتها، ثم التركيز على بعض المتغيرات التي تعدّ عقبة في وجه نماء الم الصغيرة والمتوسط والمتعلقة أساسا بالبيئة الإدارية، الاقتصادية، القانونية .في بناءه النظري.

من الناحية المنهجية والتطبيق:

نجد أن الوجه التشابه يتعلق بمجتمع الدراسة و المتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا أسلوب المعالجة باعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي.و الاختلاف بين الدراستين يكمن في زمان و مكان الدراسة.

الدراسة الخامسة:

عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسويق بعنوان:

« Analyse des déterminants clés qui stimulent l'innovation dans les pme, cas des entreprises algérienne ».2015 :

تقديم المترشحة براشد وفاء، جامعة تلمسان.

من الناحية النظرية

يتجلى التشابه من خلال تحليل المفاهيم وذكر واقع وأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من الناحية المنهجية والتطبيق:

يتمثل التشابه في مجتمع الدراسة المرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الاختلاف فيمثل في تركيز الرسالة على محددات نجاح الابتكار داخل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمنحصرة تحديدا في: الإبداع، الابتكار، القدرة على الابتكار، المقاول، والمهارات البشرية، والبيئة الخارجية.

الدراسة السادسة:

أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ريفي، بعنوان:

« Impact du programme d'aide et de soutien à la promotions des pme sur la performance et le dynamisme des entreprises agroalimentaires privées dans la wilaya de Tizi ouzou ».

تقديم المترشحة: طالبي صفية، جامعة الجزائر، 2008.

من الناحية النظرية

تحليل المذكرة الخاصة بالمترشحة طالبي صافية يدل على أنه هناك تشابه مع موضوعنا من خلال تحليل دور الدولة في اعتماد جملة من البرامج والاستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

من الناحية المنهجية والتطبيق:

يكمن التشابه بين الموضوعين في الاعتماد على المنهج التحليلي و الإحصائي الذي يبرز في تحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .غير أن الاختلاف يكمن في أن المذكرة الخاصة بالمترشحة لم تغطي كل المؤشرات وكل أشكال التعاون التي تطرقنا إليها في موضوعنا وهذا ما نعتبره طبيعي كون أن البعد الزماني يلعب دورا كذلك.

الدراسة السابعة:

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حوكمة المؤسسات بعنوان:

« Les stratégies de création et de développement des pme innovantes algériennes, cas des pme du cyber parc de sidi Abdallah–Alger ». Université d'Alger

تقديم المترشح: ميموني ياسين ، 2018.

من الناحية النظرية:

تتفق الدراستين في أهدافها المتمثلة في إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغير والمتوسطة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. ، إلا أن الاختلاف يكمن في تركيز أطروحة الدكتوراه على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما يمكنه أن يذرفه من عوائد وأرباح وقيم مضافة إذا اهتم به.

من الناحية المنهجية والتطبيق:

حتى وإن كان التشابه بين الدراستين محضر كلي البعد الكلي، إلا أن الاختلاف ينحصر في اعتماد الأطروحة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وإبلاغ عددها 40 مؤسسة متواجدة على مستوى حاضنة الأعمال بسيدي عبد الله، بينما تطرقت دراستنا إلى تحليل الهيئات الداعمة و المساعدة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الملخص:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مجموعة من الدراسات التي توصل إليها مجموعة من الباحثين في مذكراتهم منها ما هو باللغة العربية و منها ما هو باللغة الأجنبية و أخيرا مقارنة كل من الدراسات السابقة و الدراسة الحالية حيث توصلنا أن مهما تنوعت هذه المواضيع و مهما تباينت فإن هدفها يبقى واحدا بدور إبراز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمة البنوك في تمويلها.

الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري
BEA– وكالة سعيدة-(2015-2018)

تمهيد

من خلال هذا الفصل يمكننا معرفة مدى التوجيهات التي تقدم للبنوك التجارية نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و من أجل معرفة حقيقة حقيقة العلاقة بين البنوك التجارية و هذه المؤسسات قمنا بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال خروجنا الى أرض الواقع ، و استنتاج التعثرات التي تواجه و تقف أمام هذه البنوك في عدم تسهيل و تسيير التمويل الخدمة هذه المؤسسات .

فقد اخترنا البنك الخارجي الجزائري لوكالة سعيدة من خلال الوقوف على كيفية تمويل هذا البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معرفة كافة الاجراءات و الوسائل المعتمدة و معمول بها

و من خلال ما سبق قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث كالاتي :

تقسيمات الفصل الى ثلاثة مباحث كالأتي ،

تقسيمات الفصل الرابع :

المبحث الأول : نبدة عامة للبنك الخارجي الجزائري BEA

المبحث الثاني : تقديم البنك الخارجي الجزائري BEA –وكالة سعيدة –

المبحث الثالث : دراسة حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف وكالة BEA سعيدة (2015-2018)

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري BEA

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الأموال سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فالبنوك لديها زبائن يملكون فائض من رؤوس الأموال وآخرين لديهم عجز (نقص) في رؤوس الأموال.

من هنا يجد البنك سببا لوجوده إذ يلعب دور الوسيط بين مالك رأس المال وطالبها (المقترض). إذن البنوك الجزائرية حاليا معنية أكثر من ذي قبل، وذلك نتيجة لانتقال الاقتصاد الوطني من موجه ومخطط إلى اقتصاد مفتوح متميز بالاستقلالية.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA

1-نشأة البنك الخارجي الجزائري B EA

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01/10/1967 بموجب الأمر رقم 67- 204 وبهذا فهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي :[1]

- بنك باركليز (B arclays Bank) في 30 أفريل 1 960
- القرض الليوني (LE Crédit lyonnals) في 01 أكتوبر 1967
- الشركة العامة (L a soclété Générale) في 31 ديسمبر 1967 .
- قرض الشمال (Le crédit de nord) في 31 ماي 1968
- البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط B IAM في 31 ماي 1968.

كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل: سونطراك وشركات الصناعة الكيماوية و البترو كيماوية

و قطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص وبعد 21 سنة من الوجود أول مؤسسة تستقل بأموالها وذلك بموجب مرسوم 01/89المؤرخ في:

[1] وقاد مروى، الأدوات المصرفية وتمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص أحارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2 014 - 2 015، ص69-70.

1989/01/12م تحول بنك الجزائر إلى مؤسسة بالأسهم باحتفاظه كليا بمبادئه وأهدافه المسطرة بموجب قانون 1967/10/01، رأس مال بنك الجزائر الخارجي مقسمة إلى أربعة أقسام على النحو التالي:

- أموال مشاركة البنك 35.

- أموال المشاركة الإلكترونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية 35.

- الأموال المشاركة للصيدلية، الكيمياء والبترو كيمياء 10.

ويبلغ رأسمال بنك الجزائر الخارجي (الرأسمال الاسمي) حوالي 24.5 مليار دينار جزائري والذي تم رفعه سنة 2011 إلى 76 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 51.5 دينار جزائري، وأكد مسؤول بنك الجزائر الخارجي أن هذه الزيادة تأتي "إثر تحويل جزء من الفوائد المحققة من طرف البنك إلى رؤوس أموال خاصة نتيجة مختلف النتائج المعتبرة التي تحصل عليها هذا البنك"

وصنف بنك الجزائر الخارجي كثالث أكبر بنك في شمال إفريقيا على مستوى القارة الإفريقية حسب

الأسبوعية الدولية " جون أفريك" .وعلى مستوى شمال إفريقيا يأتي بنك الخارجي الجزائري بعد " National"

Bank of Egypt" وبنك الوفاء التجاري للمغرب " حسب تصنيف ال200 بنك إفريقي الأوائل تقوم به كل سنة هذه الأسبوعية المستقلة.

2- تعريف البنك الخارجي الجزائري

البنك الخارجي الجزائري هو عبارة عن مؤسسة مالية عمومية مختصة في التعاملات المصرفية التقليدية من الأشياء الثمينة والنقود الذهبية إلى الودائع والأسهم والسندات، وهو بنك مختص في العمليات مع الخارج مع تحويلات واستثمارات في القطاع الأخرى، حيث يتعامل البنك مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين. يخضع البنك لقواعد (قرارات) القانون التجاري الجزائري، حيث أعطيت مهمة توفير المعلومات التجارية للمؤسسات التجارية التي تمكنها وتسمح لها بالشراء والبيع في أحسن الشروط، وذلك بمراعاة التطور التجاري العالمي.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الجزائر الخارجي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المهام التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي وأهدافه."[1]

1-**مهام بنك الجزائر الخارجي:** وتتمثل فيما يلي:

"تنمية العلاقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعامين.

"دراسة القروض البنكية الممنوحة إلى العملاء وإخضاعها لشروط المديرية في حالة القروض ذات المبالغ المرتفعة,

* تحدد القروض الممنوحة والضمانات الواحية لمتابعة تحقيق المشاريع .

متابعة تحقيق مخطط تمويل الاستغلال الموضوع من طرف مديرية التمويل في قطاع العام.

2- **الأهداف الإستراتيجية لبنك الجزائر الخارجي:** وتتمثل فيما يلي:

* تحسين أنواع المصالح والعلاقات بينها وبين الزبائن.

*إبقاء بنك الجزائر الخارجي من أكبر البنوك في البلاد وتطوير إنتاجه ومردوديته.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من:

- تكثيف مردود البنك وذلك عن طريق منح القروض،

- إعطاء حركة ديناميكية لتغطية المردود.

- التسيير الجيد لخزينة البنك سواء أكان بالدينار أو العملات الصعبة .

- تقديم مصالح جديدة لتحسين الإنتاج والعمليات التي تدرس يوميا .

العمليات المتخذة في إطار الإستراتيجية:

تكثيف المصادر وتحسين الذوق .

* إبقاء سياسة القروض المدققة.

* تحسين نوعية المصالح .

[1] وقود مروى ، نفس المرجع السابق،ص70-71.

*تبديل وضعية العمال.

* متابعة العمليات الحسابية وتكوين الموظفين تدريجيا

المطلب الثالث الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

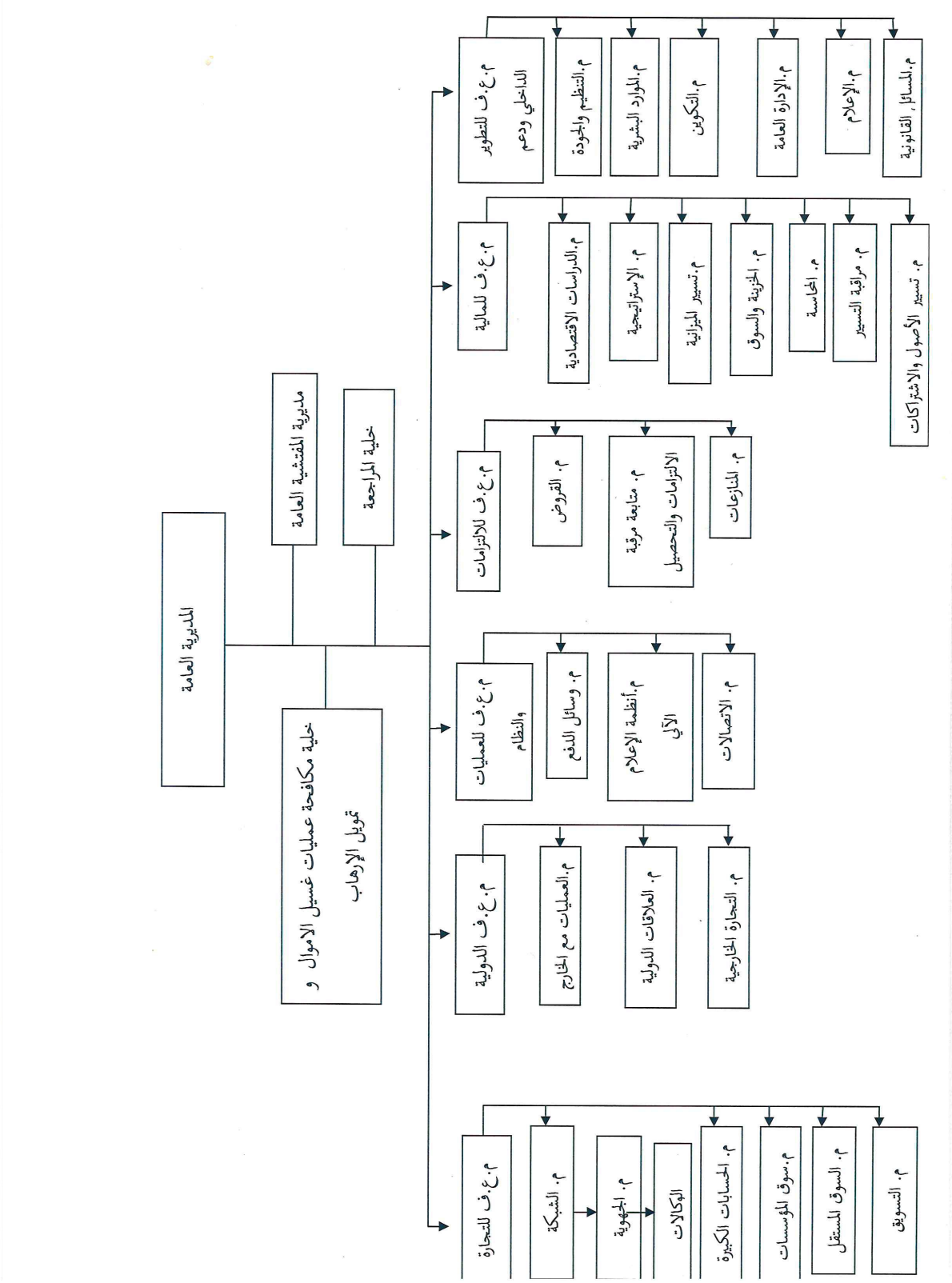
المديرية العامة
مديرية المفتشية العامة
خلية المراجعة
خلية مكافحة عمليات غسيل الاموال و تمويل الإرهاب
م.ع.ف للتطوير الداخلي ودعم
م.التنظيم والجودة
م.الموارد البشرية
م.التكوين
م.الإدارة العامة
م.الإعلام
م.المسائل القانونية
م.ع.ف للمالية
م.الدراسات الاقتصادية
م. الإستراتيجية
م.تسيير الميزانية
م. الخزينة والسوق
م. المحاسبة
م. مراقبة التسيير
م. تسيير الأصول والاشتراكات
م.ع.ف للالتزامات
م. القروض
م. متابعة مرقبة الالتزامات والتحصيل
م. المنازعات
م.ع.ف للعمليات والنظام
م. وسائل الدفع
م.أنظمة الإعلام الآلي
م. الاتصالات
م.ع.ف الدولية
م.العمليات مع الخارج
م. العلاقات الدولية
م. التجارة الخارجية
م.ع.ف للتجارة
م. الشبكة
م. الجهوية
الوكالات
م. المحسابات الكبيرة
م.سوق المؤسسات
م. السوق المستقل
م. التسويق

المبحث الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة

المطلب الأول: تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة سعيدة

هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تجارية، وهو وكالة تجارية تابعة لبنك الخارجي الجزائري وهذه الأخيرة هي مجموعة تابعة للمديرية العامة بالجزائر، حيث أنشأة وكالة بنك الخارجي الجزائري بسعيدة في سنة 1980 تحت رقم استدلال 061 ومقرها ب1 شارع العقيد عميروش (نهج الحرية) ولاية سعيدة

ونعني بالوكالة هي الواجهة بالنسبة للبنك وظيفتها تقديم الخدمة مباشرة إلى الزبون خلافا للمديريات الأخرى.

ومن أهم الخدمات ما يلي: فتح حساب –السحب –الإيداع – تحويلات – قروض – تحويل العملة – تجارة خارجية، وتشرف وكالة سعيدة على 22 عامل مقسمين على المصالح و مهمة كل شخص كالتالي :

1– المدير الوكالة: يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة ويتأكد من ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة.

2– نائب المدير : يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بالمراقبة.

3–الأمانة (السكرتارية) : و هي المصدر الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح جميع المصالح الموجودة بالوكالة لان جميع أعمال الوكالة تعتمد أولا و أخيرا عليها إذن فهي مركز العمل.

4– مصلحة الإلتزامات: لها مهمة تفعيل القرض، ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العلاقات مع الزبائن.

5– مصلحة العلاقات مع الزبائن: لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم اللازمة لدراسة الملف بالإضافة إلى البحث عن الضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة.

6– مصلحة الصندوق: لها الوظائف التالية :

– تلقي الودائع النقدية – تنفيذ التحويلات لمصلحة حساب الزبائن –إدارة العمليات الموكلة إليها من الزبائن.

– القيام بتنفيذ أوامر تسديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكها . – الحفاظ على الاتصال الوثيق مع الزبائن – إدارة القيم والسهر على الحفاظ على الوثائق التي يحتفظ بها .

- **مصلحة العلاقات مع الخارج:** تهتم هذه المصلحة بعمليات التجارة التي تغطى بالعملة الصعبة و تستقبل تحويلات لصالح الزبائن المقيمين في الجزائر

المطلب الثاني: هيكل تنظيمي للبنك الخارجي الجزائري-وكالة سعيدة.-

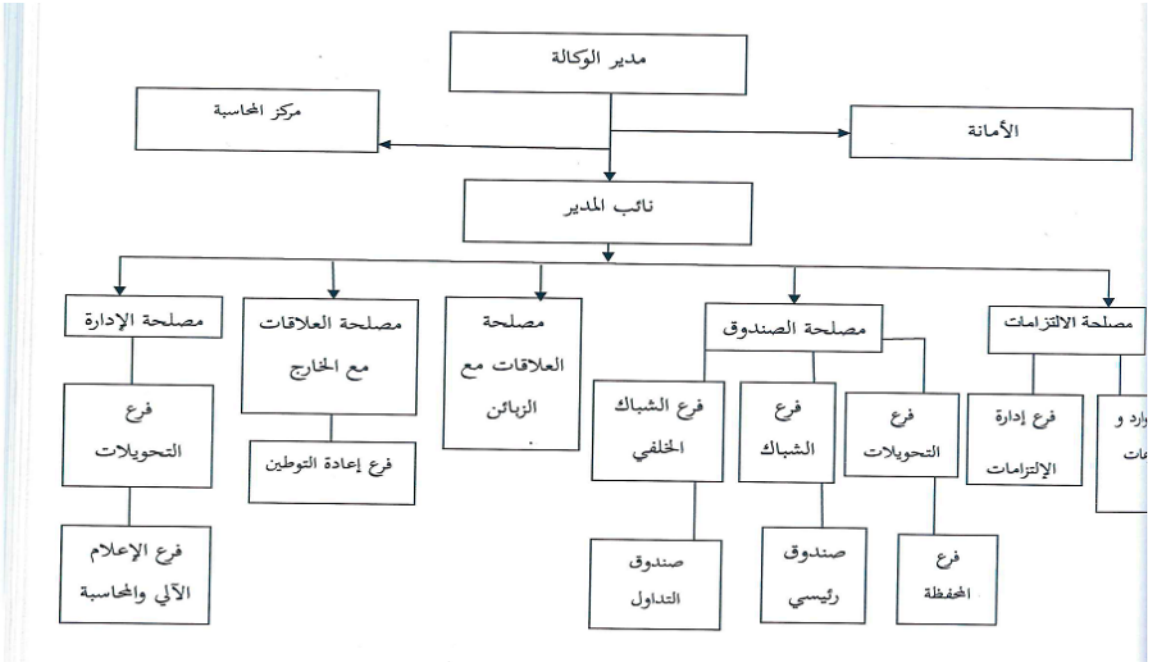

المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة

1- المهام الرئيسية التي تقوم بها بنك الجزائر الخارجي "وكالة سعيدة"

باعتبار أن الوكالة تابعة لبنك الجزائر الخارجي فإنها تكمل مهامه، فهي تعمل على تأمين التمويل للمستثمرين بما فيهم رجال الأعمال، وتكمن مهام الوكالة فيما يلي:

* تمويل كل عمليات التجارة الخارجية والمساهمة في ترقية الصادرات في إطار قانون وقواعد البنوك.

* تسيير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الزبائن

*تقديم خدمات مركزية للمؤسسات تشمل إعطائها المعلومات الخاصة بالهيئات الأجنبية المتعاملة معها.

*القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبة الخارجية .

* المحاسبة والمعالجة الإدارية للعمليات مع الزبائن سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية .

*السهر على إعداد وتحليل وكذا تسيير الملفات المتعلقة بالقروض التي تمنح للخواص والمؤسسات الصناعة الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة

* زيادة وتعجيل احتياجات تمويل المؤسسات والأفراد الذين لهم علاقة مع البنك الخارجي الجزائري

تسديد أجور العمال للأصحاب الشركات التابعة لهم .

2- أهداف بنك الجزائر الخارجي "وكالة سعيدة"

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية:

* إنعاش الاقتصاد الوطني خلال تمويل المؤسسات الاقتصادية في المجال الاستثماري والتجاري .

* التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن للأعمال .

*شغل من خلال تقديم قروض للشباب وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة. " توفير مناصب

* تحديد الممتلكات والوسائل ومواكبة التطورات الخارجية .

*توسيع محالات القرض في جميع القطاعات

* تطوير نوعية وجودة الخدمات المقدمة والتحسين من الأداء.

المبحث الثالث : دراسة حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك وكالة سعيدة – (2015-2018)

المطلب الأول: الإجراءات التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة–من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المطلب سأحاول أن ألخص المراحل المتبعة من طرف البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة– من أجل التوصل إلى قرار منح القرض لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدة في ذلك على المعلومات التي تحصلت عليها من البنك

1- **المقابلة وطلب القرض:** و تكون البداية أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة العلاقات الزبائن، حيث يقوم هذا أخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع أساسي الذي جعله يطلب هذا القرض ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه. من خلال بعض الخصائص التي تميز كل مؤسسة

أ- بداية النشاط أي قديمة أو جديدة

– القديمة: عندما تكون مؤسسة زبون لدى البنك يسهل للبنك التعرف على معاملات هذه مؤسسة من خلال حسابها ومحفظتها.

– الجديدة: هي المؤسسة التي ليس لها أي تعامل مع الوكالة .

ب–حسب حجم المؤسسة : أي معرفة إذ كانت مؤسسة صغيرة أو مؤسسة متوسطة أو مؤسسة كبيرة ج- نوع التمويل: يعني معرفة إن كان هذا من أجل تحديد المؤسسة أو من أجل تطويرها.

2- تكوين و تقديم ملف القرض:

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض سواء إن كان قرض الاستغلال أو قرض الاستثمار يمكن أن نجمعها فيما يلي: (أنظر الملحق رقم 2)

أ- طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه ومدته، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية و المتمثلة في شهادة الميلاد بطاقة الإعفاء من الخدمة الوطنية... الخ، وإذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك.

ب – نسخة من سجل التجاري والذي يضم (نشاط و مقر وأسم و رأسمال) المؤسمنة إضافة إلى بطاقات ضريبية

ج- إشعار الضريبي بالإضافة إلى اشتراكات cnas et casnos .

د- عقد الملكية أو عقد الحيازة أو عقد الكراء.

ي- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك (الضمانات) .

هـ - الميزانيات لسنوات 3 الأخيرة ولواحقها بالنسبة للمؤسسة قديمة ، أما المؤسسة الجديدة ميزانية افتتاحية

و - ميزانيات التقديرية من أحسن أن تكون حسب سنوات القرض

ن- جدول حسابات النتائج تقديري.

ي- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك (الضمانات)

3- دراسة تقنية

- عقد تأسيس مؤسسة copie des statuts

- مخطط تحقيق المشروع

- فاتورة نموذجية للاستثمارات المراد اقتناءها سواء من . أو خارجي (آلات، معدات .....الخ) .

4- بعد التحقق من صحة المعطيات والبيانات الموجودة بالوثائق يقوم البنك بمقارنتها مع الدراسة التقنية (المحاسب) .

عند الحصول على رؤية إيجابية تسمح للمؤسسة بالإقراض

5- الزيارة الميدانية: التحقق من صحة عنوان المؤسسة (المقر) وإمكانية هذا المقر من بإستعاب المعدات وظروف عمل هذه المعدات (كالكهرباء ، الأمن ...إلخ) . وهذا الإجراء ممضي من طرف المدير .

6- البحث عن معلومات خاصة بالمؤسسة فيما يخص قروض السابقة لدى بنوك وهيئات مالية أخرى عن طريق S ATIM (تابعة لبنك الجزائر).

وفيما يخص هاتان الوثيقتان (الزيارة الميدانية و كشف عن القروض السابقة) تضاف إلى ملف البنكي ويبعث الملف كاملا إلى المديرية المختصة (مديرية مؤسسات الصغيرة والمتوسطة) .

وبعد الدراسة على مستوى هذه المديريات يعرض الملف على لجنة القروض على مستوى كل مديرية من ن أجل

المصادقة عليه .

7- في حالة رد الإيجابي على الملف تبعث الموافقة إلى الوكالة بإشعار المؤسسة .

8- الموافقة البنكية :N otifications du prêt banquer : تضم هذه المعلومات

- أسم المؤسسة
- مبلغ القرض
- مدة القرض
- معدل فائدة القرض
- الامتيازات (المنطقة-النشاط
- الضمانات

- بعد قبول المؤسسة للشروط الموجودة في الموافقة كتابيا تشرع الوكالة في إجراءات التحصيل تلك الشروط منها:

- المشاركة الشخصية وتكون إما نقدية أو عينية

- الرهن يكون إما مبنى أو قطعة أرض

- أن يكون لدى البنك الخارجي اتفاقية مع CEGI (صندوق ضمان الاستثمار) وذلك من أجل ضمان

9-تعرض هذه الضمانات على مصلحة قانونية (المنازعات) من أجل التحقق من فعاليتها، ترسل هذه

الضمانات إلى جهة التي منحة الموافقة البنكية من أجل الحصول على الأمر بالقرض

10-في هذه المرحلة تدخل الوكالة في إجراءات منح القرض بصفة فعلية في الحساب الخاص بالمؤسسة عن

طريق دفعات حسب توفر العتاد.

11- المتابعة: و تكون عن طريق متابعة المقترض من خلال عملية التسديد وفقا لمدة التي يشترطها البنك حالة عدم التسديد يقوم البنك بإنذار المقترض

بداية سريان عملة الدفع حيث يعفى المقترض من التسديد في الفترة الأولى أي المدة المتفق عليها مع البنك وبعد مرور وهلة من الزمن و التي يحددها البنك من بداية المشروع يقوم بتسديد الأقساط المترتبة عليه. وفي حالة عدم التسديد يقوم البنك بإنذار المقترض .

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تحليل نتائج الاستبيان

بعد تصميم الاستبيان واختباره وتعديله تم تعميمه على العينة المستهدفة من الدراسة وهذه الأخيرة مكونة من عمال البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – بحجم عينة مكون من 30 مجيب على الاستبيان , وبعد جمعه تم تحليله عن طريق برنامج SPSS نسخة 24 وهو اختصار لعبارة **Statistical** " **Package for the Social Science**" بحيث يسهل لنا البرنامج الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم الموضوع ويسهل لنا البرنامج صنع القرار حيال موضوع الدراسة من خلال إدارته للبيانات وتحليله الإحصائي السريع للنتائج وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية :

- التكرارات والنسب المئوية للقسم الأول (البيانات الشخصية)
- التحليل الوصفي للعبارات

ملاحظة : جميع النتائج أدناه تم الحصول عليها من خلال برنامج SPSS نسخة 24 (SPSS V.24)

1 –<u>التكرارات والنسب المئوية</u> :

أ– نتائج عينة الدراسة وفقا للبيانات الشخصية :

أ–1– <u>توزيع أفراد عينة الدراسة و فقا لمتغير الجنس</u> :

الجدول رقم (01) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
ذكر	23	%76,7
أنثى	07	%23,3
المجموع	30	% 100

الجدول رقم (01)

الشكل رقم (01) يوضح التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير الجنس:

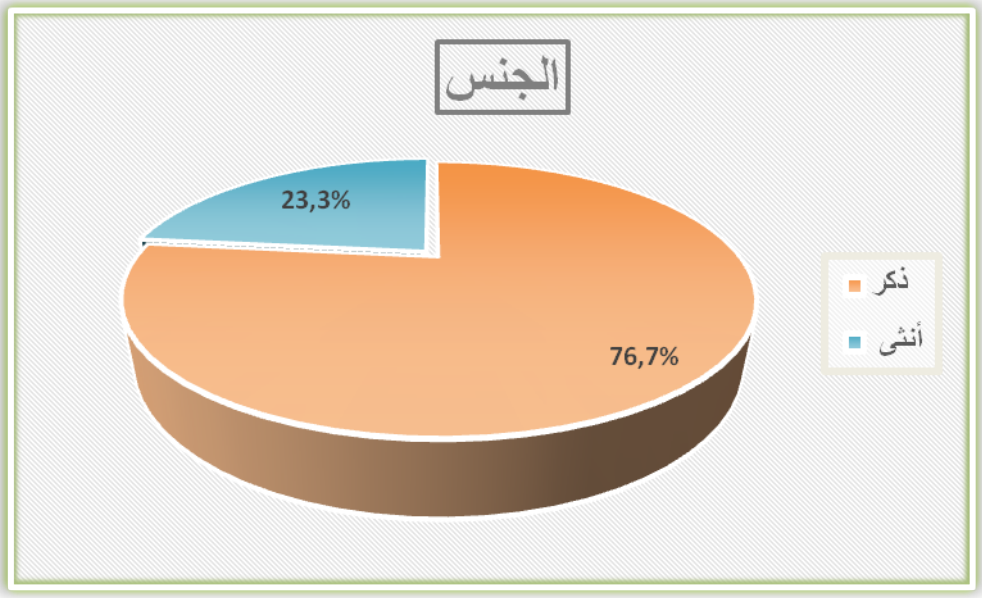

الشكل رقم (01)

من خلال نتائج الجدول (01) نلاحظ أن نسبة 76,7% شكلت نسبة الذكور بينما 23,3% شكلت نسبة الإناث من مجموع أفراد العينة المستهدفة .

أ-2- **توزيع أفراد عينة الدراسة و فقا لمتغير العمر** :

الجدول رقم (02) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر :

العمر	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
أقل أو يساوي 35 سنة	13	%43,3
من 36 إلى أقل من 45 سنة	06	%20
46 سنة فأكبر	11	%36,7
المجموع	30	% 100

الجدول رقم (02)

الشكل رقم (02) يوضح التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير العمر:

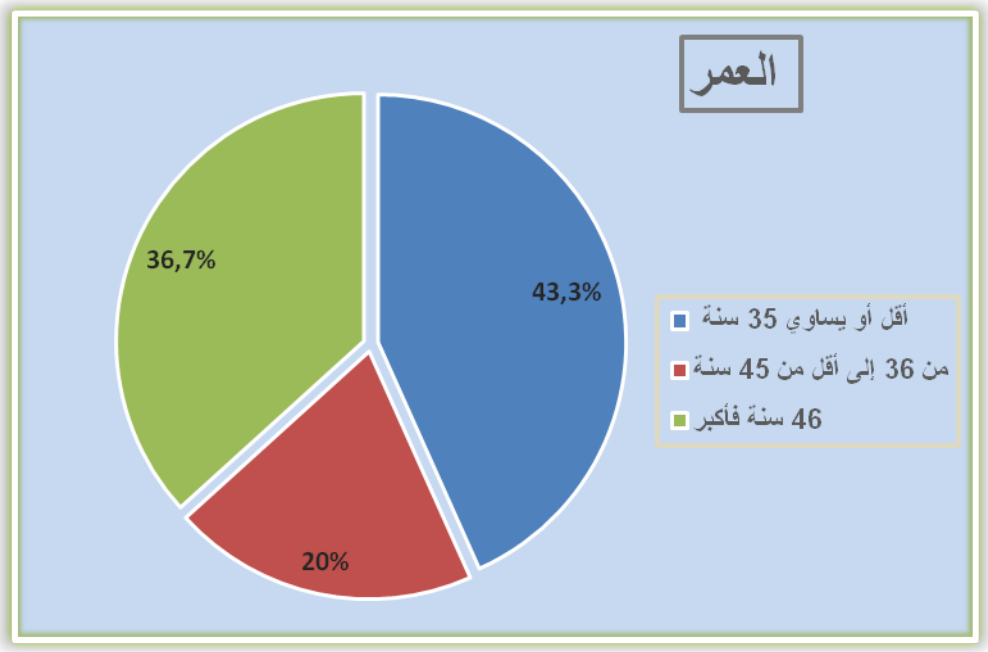

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة المستهدفة لمتغير السن كانت للفئة العمرية " **أقل أو يساوي 35 سنة** " بنسبة 43,3 % تلتها الفئة العمرية " **46 سنة فأكبر** " بنسبة 36,7 % وفي الأخير جاءت الفئة العمرية " **من 36 إلى أقل من 45 سنة** " بنسبة 20 % من عينة الدراسة .

أ-3- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (03): يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
أقل من ليسانس	06	%20
ليسانس	15	%50
ماستر	09	%30
ماجيستر فأكثر	00	%00
المجموع	30	% 100

الجدول رقم (03)

الشكل رقم (03) يوضح التمثيل البياني لتوزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

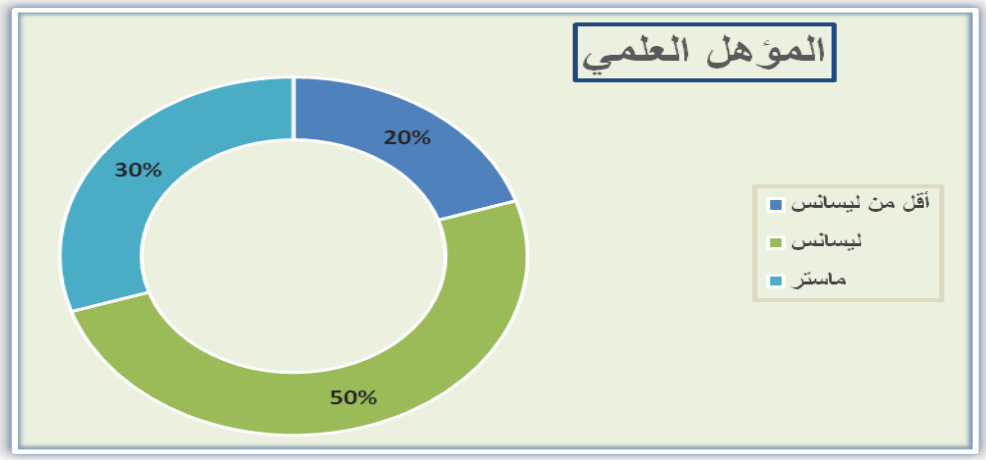

الشكل رقم (03)

تبين من خلال نتائج الجدول رقم (03) أن نصف العينة وبنسبة 50% مؤهلهم العلمي **ليسانس** , بينما 30% منهم لديهم شهادة **ماستر** كمؤهل علمي, في حين أن 20% لديهم مؤهل علمي **أقل من ليسانس**, بينما لم تتضمن العينة أفرادا يمتلكون مؤهل علمي **ماجستر فأكثر** .

2- التحليل الوصفي للعبارات:

2-1 مدى اهتمام بنك BEA بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةBEAالجدول (04) يبين نتائج اهتمام بنك

مدى اهتمام بنك BEA بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
كبيرة	19	%63,3
متوسطة	10	%33,3
ضعيفة	01	%03,4
المجموع	30	**% 100**

الجدول (04)

الشكل رقم (04) يوضح التمثيل البياني لمدى اهتمام بنك BEA بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

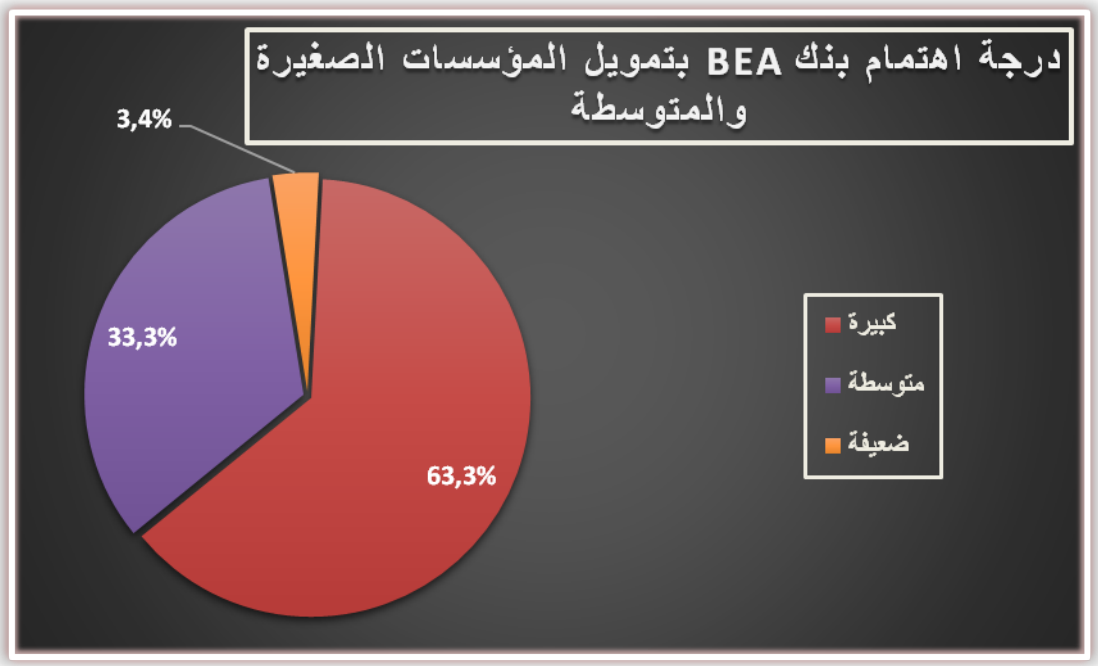

الشكل رقم (04)

نتائج الجدول (04) أوضحت أن هناك اهتمام كبير للبنك الخارجي الجزائري _وكالة سعيدة_ في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أكد 63,3% من المبحوثين على الدرجة الكبيرة لاهتمام بنكهم بتمويل هذه المؤسسات وأضحت هذه الأخيرة تشغل مكانة متميزة من بين عملاء البنك. بينما رأى 33,3% من المبحوثين أن درجة الاهتمام متوسطة و 03,4% منهم رأت بأن درجة الاهتمام ضعيفة .

2-2 الهدف المنتظر من تمويل بنك BEA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (05) يبين نتائج المحصل عليها للهدف المنتظر من تمويل البنك الخارجي الجزائري _وكالة سعيدة_ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الهدف المنتظر من تمويل بنك BEA للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
زيادة الربحية للبنك	13	%43,3
إعطاء صورة جيدة للبنك	09	%30
الرفع من تنافسية البنك	08	%26,7
المجموع	30	**% 100**

الجدول (05)

الشكل رقم (05) يوضح التمثيل البياني للهدف المنتظر من تمويل البنك الخارجي الجزائري _وكالة سعيدة_ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

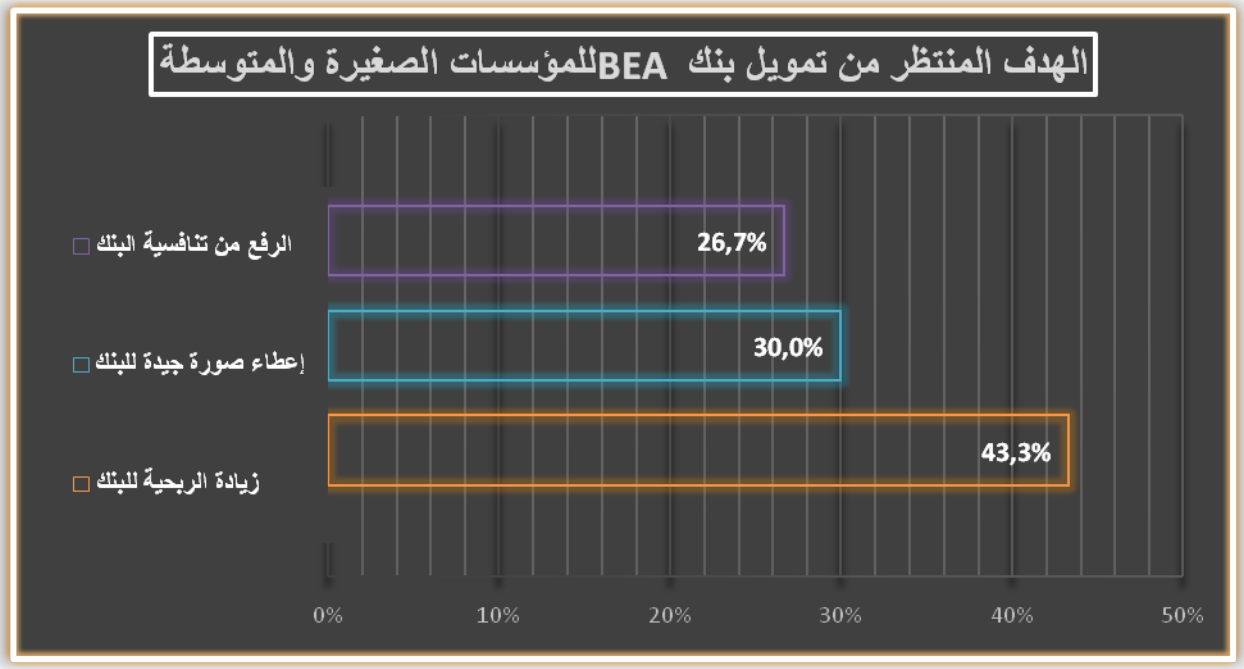

الشكل رقم (05)

باستقراء النتائج الموضحة في الجدول (05) أكد أفراد العينة وبنسبة 43,3% على أن زيادة الربحية للبنك هو الهدف المنتظر من البنك لتمويل هذه المؤسسات في حين أن 30% من المبحوثين يرون بأن إعطاء صورة جيدة للبنك يعتبر هدفا لتمويل هذه المؤسسات , وفي الأخير رأى 26,7% من المبحوثين بأن رفع تنافسية البنك هو الهدف المنتظر من تمويل البنك الخارجي الجزائري _وكالة سعيدة_ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3 نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يفضل المبحوثين (عمال BEA) التعامل معها:

الجدول (06) يبين النتائج المحصل عليها لنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يفضل المبحوثين (عمال BEA) التعامل معها

) التعامل معهاBEAنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يفضل المبحوثين (عمال		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
المؤسسات القائمة	15	%50
المؤسسات الناشئة	15	%50
المجموع	30	**% 100**

الجدول (06)

الشكل رقم (06) يوضح التمثيل البياني لنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يفضل المبحوثين (عمال BEA) التعامل معها

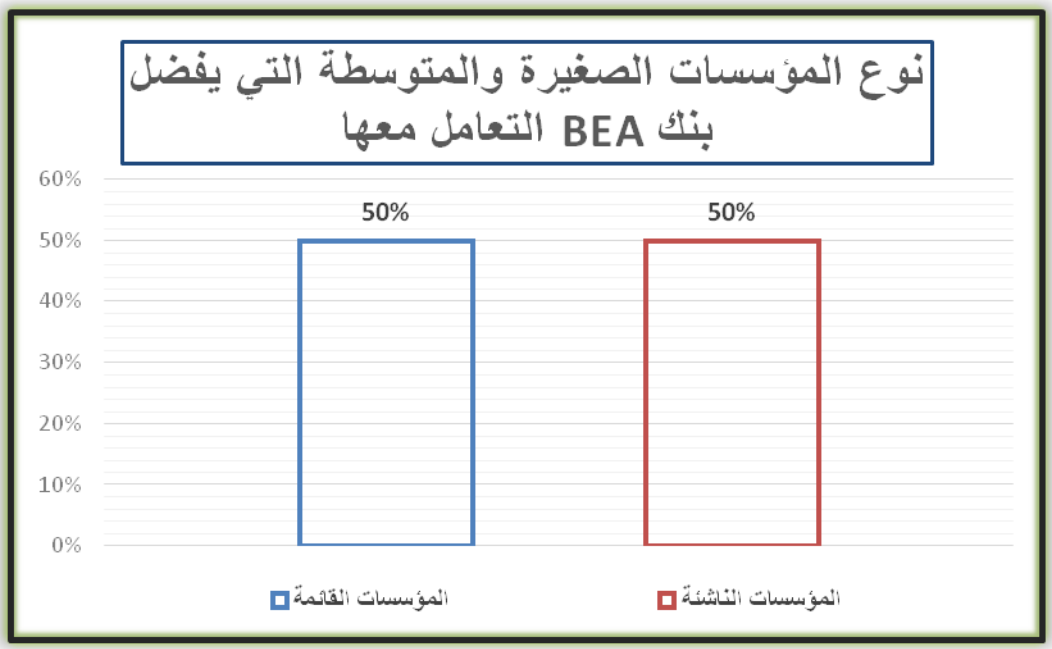

الشكل رقم (06)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (06) فيما يخص رأي العينة المستهدفة بتفضيل البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ لنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعامل معها بحيث نلاحظ أن هناك تساوي في النسب بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات القائمة وهو ما يعطي انطباع بعدم تفضيل واحدة على الأخرى بحيث أن التعامل مع المؤسسات القائمة يعطي أريحية للبنك بضمان استراد القروض مع فوائدها الممنوحة لهذه الأخير كما أن التعامل مع المؤسسات الناشئة والحديثة يشجع ويعطي صورة جيدة لاستقطاب عملاء جدد.

2-4 السبب الذي يدفع بنك BEA وكالة سعيدة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (07) يبين النتائج المحصل عليها للسبب الذي يدفع البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وكالة سعيدة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةBEAالسبب الذي يدفع بنك		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
من أجل تطوير هذه المؤسسات والحفاظ على استمراريتها	20	%66,7
وجود علاقة سابقة مع هذه المؤسسات	03	%10
من أجل تلبية رغبة الحكومة	07	%23,3
المجموع	30	**% 100**

الجدول (07)

الشكل رقم (07) يوضح التمثيل البياني للسبب الذي يدفع بنك BEA وكالة سعيدة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

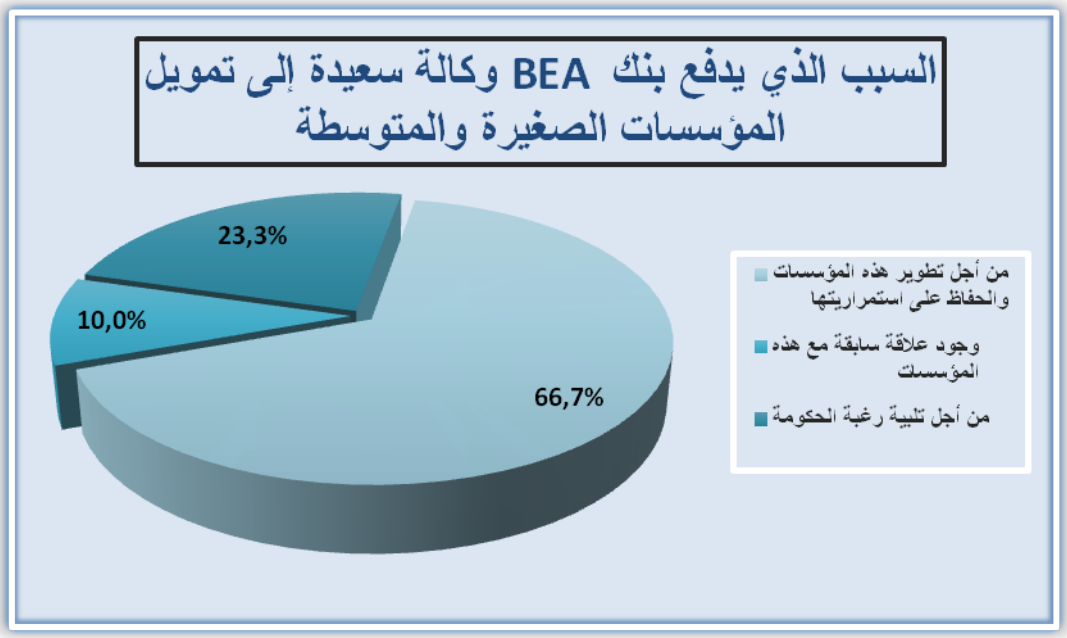

الشكل رقم (07)

من خلال نتائج الجدول (07) نلاحظ أن المبحوثين أكدوا وبنسبة 66,7% على أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على ديمومتها واستمراريتها يعتبر السبب الرئيسي في تمويل البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ لها , في حين أن 23,7% شكلت نسبة المبحوثين الذين يعتقدون بأن السبب الرئيسي في تمويل البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من أجل تلبية رغبة الحكومة , أما 10% فرأوا أن وجود علاقة سابقة مع هذه المؤسسات هو السبب في تمويل البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ لهذه المؤسسات .

2-5 قيام بنك BEA وكالة سعيدة بدراسات مسبقة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (08) يبين النتائج المحصل عليها لقيام بنك BEA وكالة سعيدة من عدمه بدراسات مسبقة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقوم بنك BEA وكالة سعيدة بدراسات مسبقة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
نعم	29	%96,7
لا	01	%03,3
المجموع	30	**% 100**

الجدول (08)

الشكل رقم (08) يوضح التمثيل البياني لقيام بنك BEA وكالة سعيدة من عدمه بدراسات مسبقة من أجل تمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

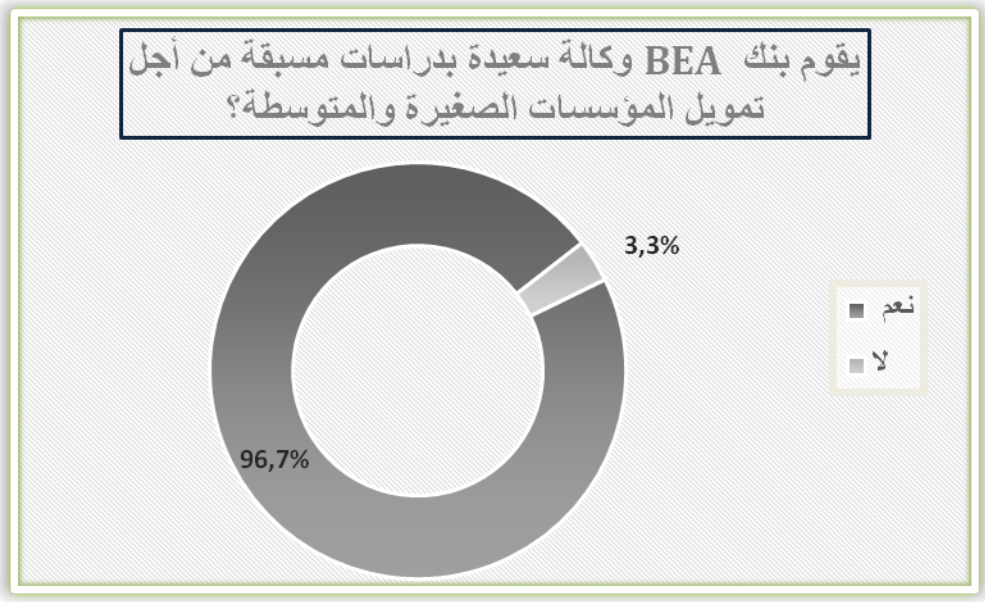

الشكل رقم (08)

من خلال نتائج الجدول (08) أكد أغلب أفراد العينة وبنسبة 96,7% بأن البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_

يقوم بدراسات مسبقة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يؤكد اهتمام البنك بهذه المؤسسات من اجل تمويلها مسبقا , في حين رأى 3,3% فقط عكس ذلك.

2-6 نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (09) يبين النتائج المحصل عليها لنوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
قروض دورة الاستغلال	02	%06,7
قروض دورة الاستثمار	27	%90
قروض الاعتماد الإيجاري	01	%03,3
المجموع	30	**% 100**

الجدول (09)

الشكل رقم (09) يوضح التمثيل البياني لنوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنك

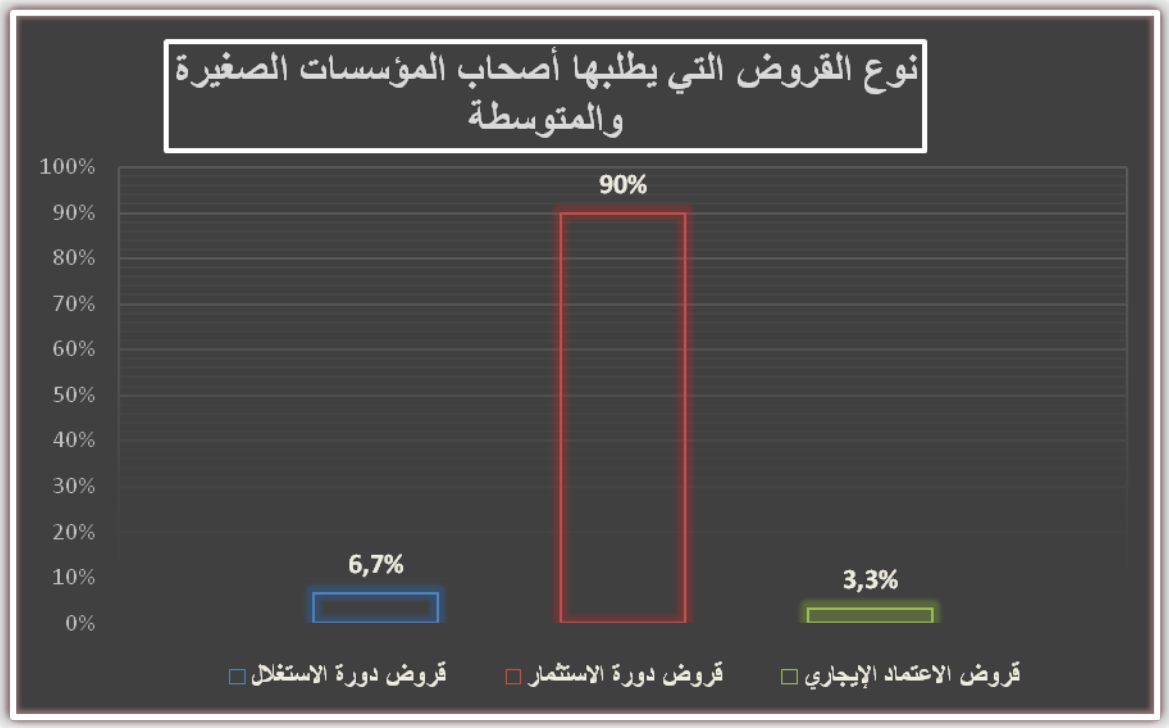

الشكل رقم (09)

من خلال نتائج الجدول (09) نلاحظ أن غالبية المبحوثين وبنسبة 90% أكدوا أن القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ هي قروض دورة الاستثمار بينما رأى 06,7% و 3,3% بأن القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ هي قروض دورة الاستغلال و قروض الاعتماد التجاري على التوالي.

2-7 المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (10) يبين النتائج المحصل عليها للمدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
من يوم _ 30 يوم	01	%03,3
من شهر_ 03 أشهر	12	%40
أكثر من 03 أشهر	17	%56,7
المجموع	30	**% 100**

الجدول (10)

الشكل رقم (10) يوضح التمثيل البياني للمدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

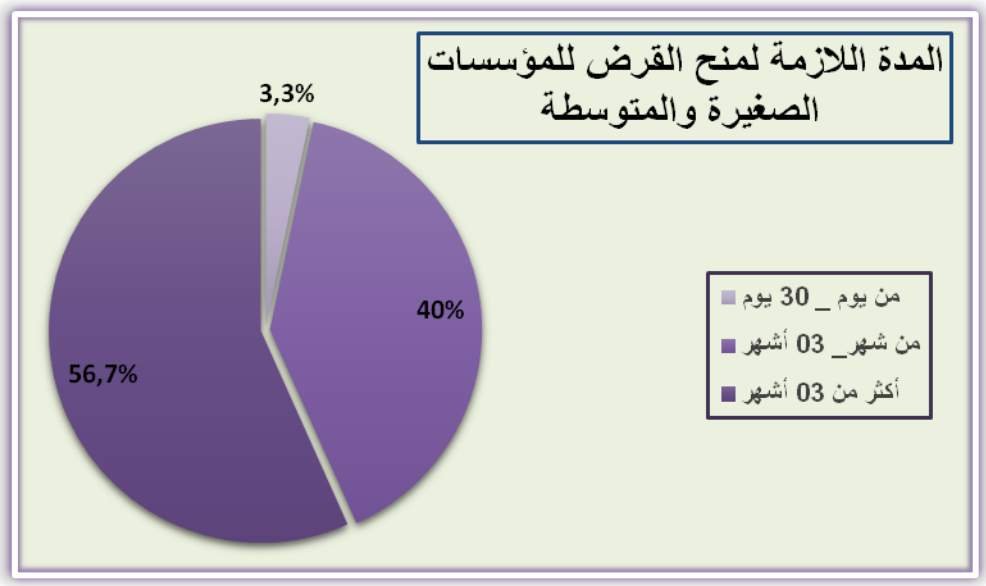

الشكل رقم (10)

أبرزت نتائج الجدول (10) أن 56,7% من أفراد العينة أكدوا أن المدة اللازمة لمنح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنك تستغرق أكثر من 03 أشهر بينما رأى 40% منهم بأن المدة اللازمة لمنح

القروض تتراوح من شهر إلى 03 أشهر في جين أن 3,3% رأت بأن هذه المدة تكون من يوم إلى 30 يوما. وتعتبر المدة المشار إليها لأكثر من 03 أشهر طويلة نوعا ما لمعالجة ملفات القروض والتي يمكن أن تؤثر في استقطاب عملاء جدد محتملين .

2-8 كيفية إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (11) يبين النتائج المحصل عليها لكيفية إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كيفية إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
سهلة	14	%46,7
سهلة نوعا ما	14	%46,7
معقدة	02	%06,6
المجموع	30	**% 100**

الجدول (11)

الشكل رقم (11) يوضح التمثيل البياني لكيفية إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

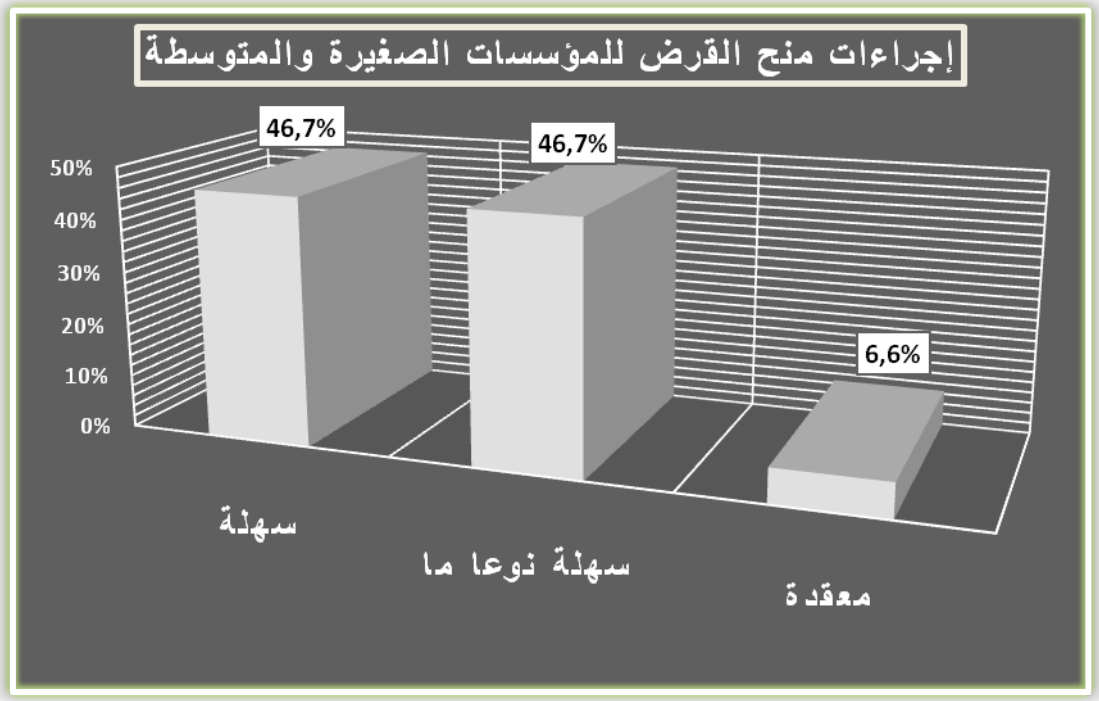

الشكل رقم (11)

أشارت نتائج الجدول (11) إلى تأكيد أفراد العينة المستهدفة على أن إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتسم من السهولة إلى السهولة نوعا ما بنسبة 46,7% على التوالي بينما رأت فئة منهم وبنسبة 6,6% على تعقيد هذه الإجراءات .

2-9 كيفية المتابعة من طرف البنك للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (12) يبين النتائج المحصل عليها لكيفية المتابعة من طرف البنك للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كيفية المتابعة من طرف البنك للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
عن طريق تسديد أقساط القرض	27	%90
عن طريق الزيارة الميدانية	03	%10
المجموع	30	**% 100**

الجدول (12)

الشكل رقم (12) يوضح التمثيل البياني لكيفية المتابعة من طرف البنك للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

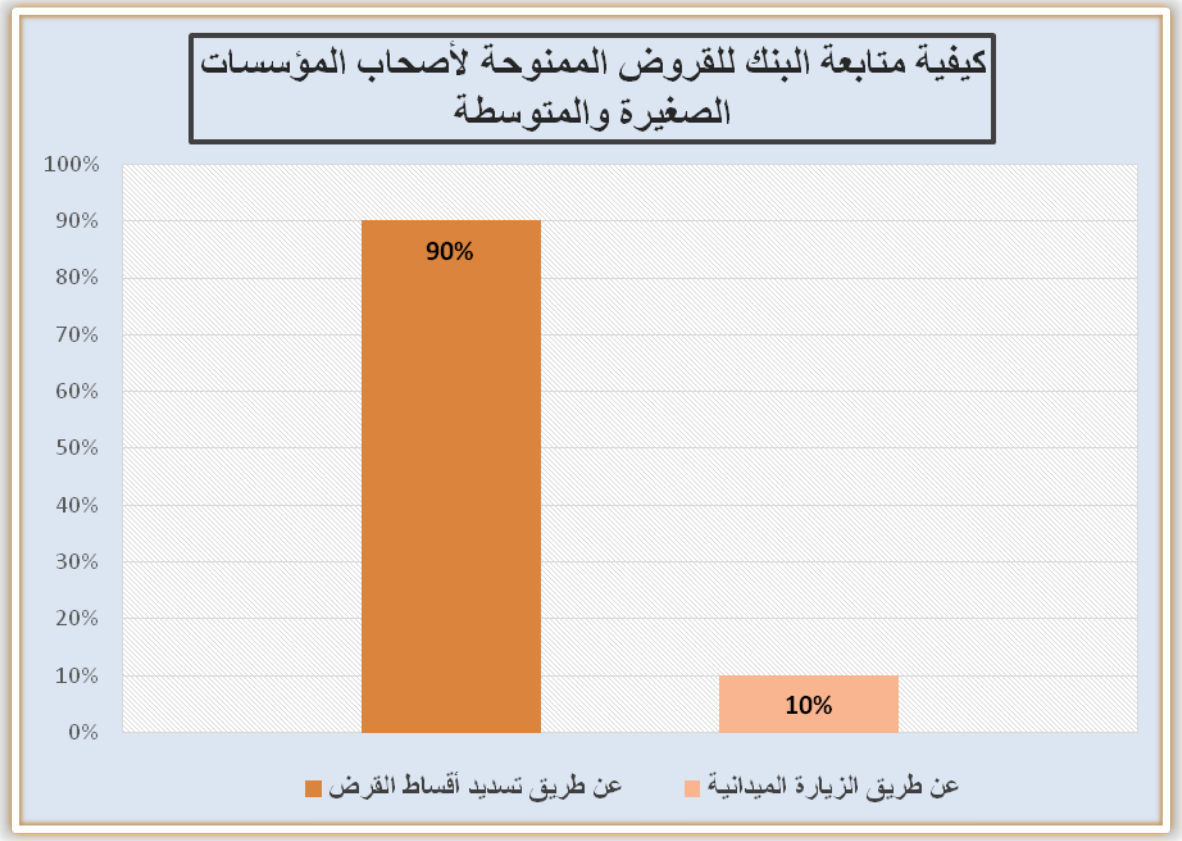

الشكل رقم (12)

من خلال نتائج الجدول (12) أكد أغلب أفراد العينة وبنسبة 90% على أن البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ يقوم بمتابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تسديد أقساط القرض في مدتها المحددة بينما رأى 10% فقط من المبحوثين بأن المتابعة تتم عن طريق الزيارة الميدانية وترجع هذه النسبة الضئيلة إلى نقص المورد البشري المتخصص لتلك المتابعة ونقص الوقت لمثل هذه المهام.

2-10 طبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هذا السؤال يحتوي على خيارات أجوبة متعددة قد تحتمل التكرار (Réponses multiples)

الجدول (13) يبين النتائج المحصل عليها لطبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
التأخر في تسديد أقساط القرض في الآجال المحددة	29	%78,4
عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية	05	%13,5
الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للبنك	02	%05,4
مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي	01	%02,7
المجموع	37	**%** 100

الجدول (13)

الشكل رقم (13) يوضح التمثيل البياني لطبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

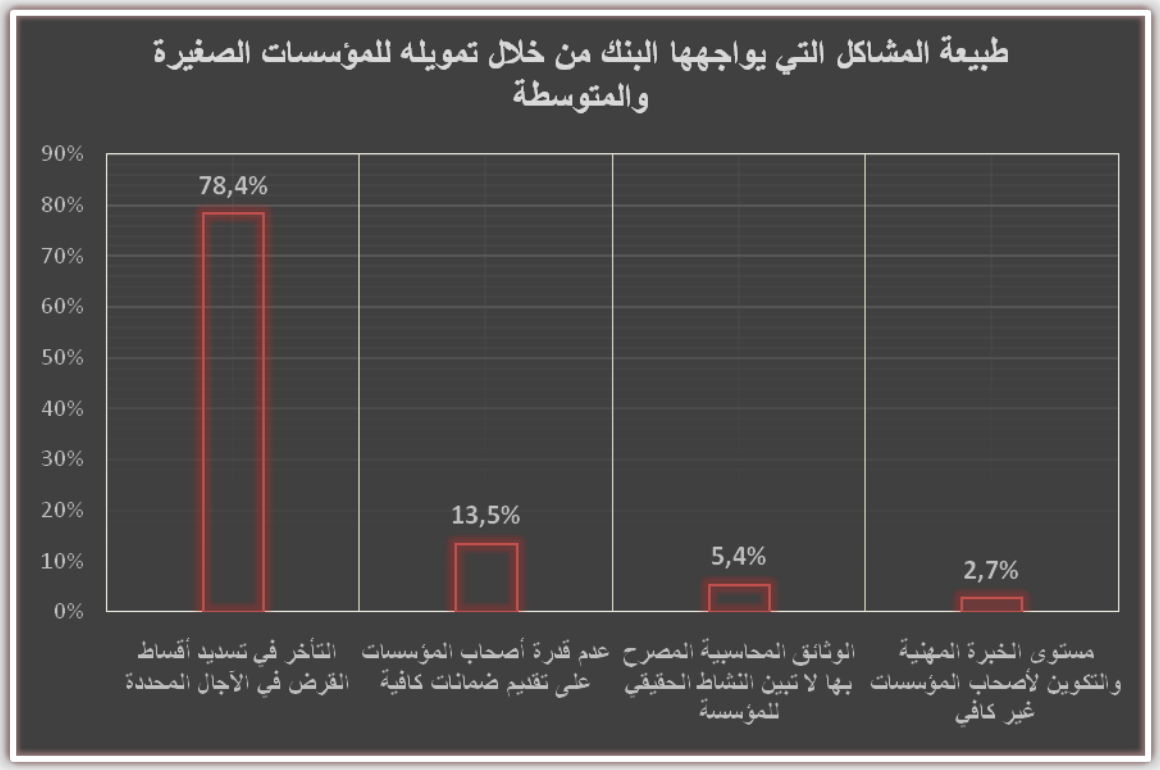

الشكل رقم (13)

جاءت نتائج الجدول (13) الخاصة بطبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أكد أغلبية المبحوثين وبسنبة 78,4% بأن التأخر في تسديد القرض في الآجال المحددة أضحت مشكلة تشكل هاجس للبنك قد تؤدي إلى مخاطر مستقبلية بينما رأت فئة أخرى من أفراد العينة بنسبة 13,5% على أن عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية هي مشكلة يواجهها البنك , كما أكد 5,4% و2,7% من المبحوثين بأن الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للبنك و مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي هي من المشاكل التي يواجهها البنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة_ على التوالي بحيث يمكن لهذه المشاكل التأثير سلبا على البنك لأن عدم نجاح هذه المؤسسات سيمكن من رهم أموال البنك وبالتالي تقييده من بلوغ الأهداف التي وضع من أجلها البنك .

2-11 نسبة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (14) يبين النتائج المحصل عليها لنسبة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نسبة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
ضعيفة	06	%20
متوسطة	16	%53,3
قوية	08	%26,7
المجموع	30	**%** 100

الجدول (14)

الشكل رقم (14) يوضح التمثيل البياني لنسبة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

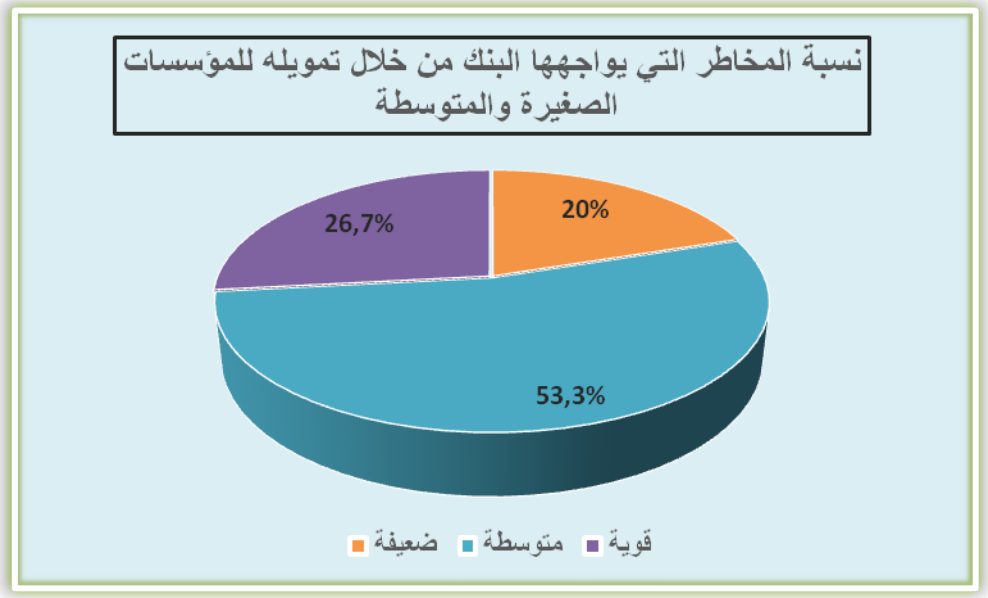

الشكل رقم (14)

أكد أكثر من نصف أفراد العينة بنسبة 53,3% أن درجة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في حد ذاتها متوسطة وهذا راجع إلى الاحتياطات التي قام بها البنك قبل تمويله من ضمانات والتي من خلالها يحافظ على أمواله. بينما عبر 26,7% عن قوة المخاطر التي يواجهها البنك من عبر تمويله لهذه المؤسسات وفي الأخير رأى 20% بان هذه المخاطر ضعيفة نوعا ما

12-2 أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (15) يبين النتائج المحصل عليها لقياس أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
الاقتراحات	**التكرار المطلق**	**التكرار النسبي%**
إيجابي	20	%66,7
سلبي	10	%33,3
المجموع	30	**% 100**

الجدول (15)

الشكل رقم (15) يوضح التمثيل البياني لقياس أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

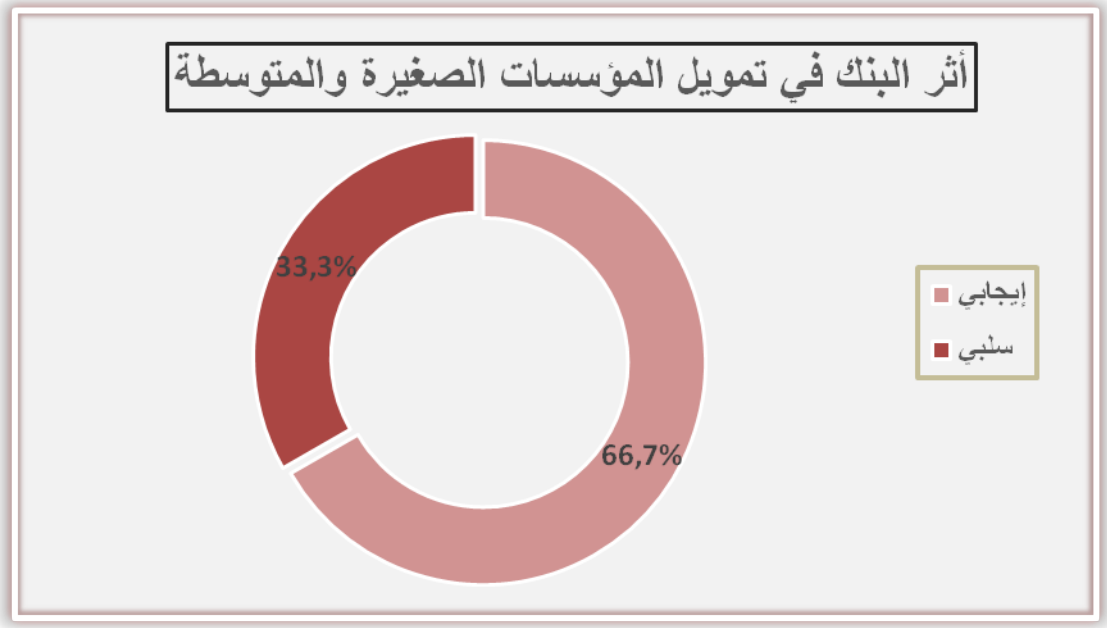

الشكل رقم (15)

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن 66,7% من المبحوثين يرون بأن للبنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة _ أثر إيجابي في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يبرز على الدور الهام الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , بينما رأى 33,3% من المبحوثين على أن للبنك الجزائري الخارجي _وكالة سعيدة _ أثر سلبي في تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن إرجاع هذا الاعتقاد إلى فشل هذه المؤسسات أحيانا وهو ما يؤثر بالسلب على البنوك التي قامت بتمويلها

الجدول (16) يوضح تطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك BEA والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018:

	2015	2016	2017	2018	**المجموع**
عدد الملفات المؤهلة	84	25	07	10	126
عدد الملفات المرفوضة	10	08	06	01	25

الجدول (16)

أوضحت نتائج الجدول (16) الخاصة بتطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك BEA والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 أن هذا العدد يختلف من سنة إلى أخرى كما أن عدد الملفات المؤهلة فاق عدد الملفات المرفوضة وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن الملفات المرفوضة لم تتوفر على الشروط اللازمة التي وضعها البنك من أجل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (16) يوضح التمثيل البياني لعدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك BEA والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018

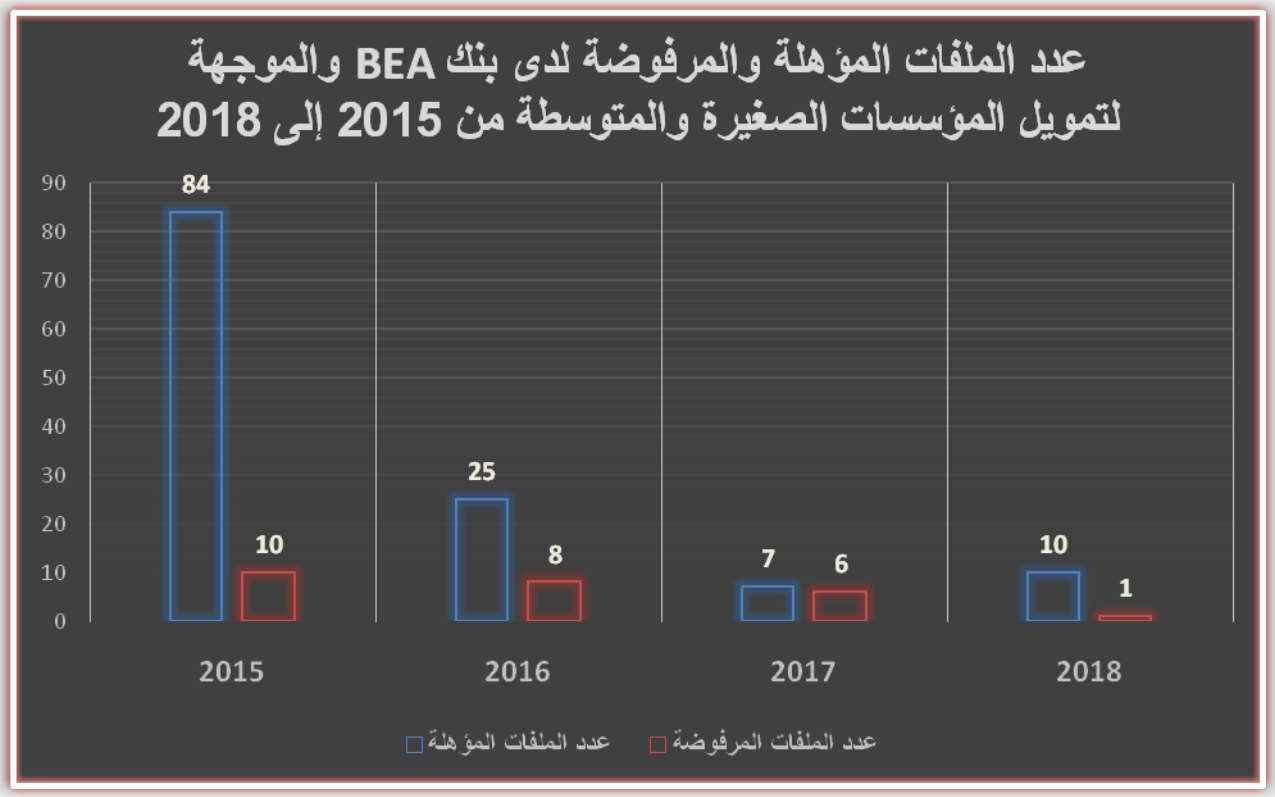

الشكل رقم (16)

يتبين من خلال الشكل رقم (16) أن عدد القروض المؤهلة من طرف بنك BEA والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تناقص مستمر مقارنة بعدد هذه الأخيرة سنة 2015 والتي بلغت أقصى قيمتها ب 84 ملف تكويل مؤهل كما هو الحال بالنسبة للملفات المرفوضة والتي شهدت هي الأخيرة انخفاضا مقارنة بعددها سنة 2015 وهو تفسير منطقي بما أن عدد القروض المؤهلة شهد انخفاضا محسوسا, أما في سنة 2016 فقد تم تأهيل 26 ملف بينما تم رفض 08 ملفات . وتواصل هذا التذبذب سنة 2017 بحيث سجلنا تأهيل 07 ملفات في حين تم رفض 06 ملفات . كما لاحظنا ارتفاع طفيف في عدد القروض المؤهلة سنة 2018 ليصل إلى 10 ملفات مؤهلة مقابل ملف واحد (01) فقط مرفوض . هذه النتائج تبين أن هناك تراجع كبير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (17) يوضح توزيع القروض المصرفية لبنك BEA إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA)

السنوات / القروض	2015	2016	2017	2018
قروض قصيرة الأجل متعلقة بقرض الاستغلال:				
–تسهيلات الصندوق	5000000	5000000	4000000	4000000
–السحب على المكشوف	–	–	–	5470000
–CREDITS COMPAGNIE	–	–	–	–
–تسبيقات المخزون	–	–	–	–
–تسبيقات السندية	–	–	–	–
تسبيقات الصفة على صفقة عمومية	–	–	–	–
مجموع القروض القصيرة الأجل	5000000	5000000	4000000	9470000
قروض متوسطة الأجل				
قروض استثمار:				
–قروض متوسطة الأجل للخواص	–	–	6000000	8050000
– قروض متوسطة الأجل عمومية:				
– ANSEJ	84229000	13963000	–	5665000
– CNAC	48793000	7649000	–	4124000
– ANGEM	14760000	8451000	2681000	2608000
مجموع القروض المتوسطة الأجل	147782000	30063000	8681000	20447000
قروض طويلة الأجل	–	–	–	–
مجموع القروض	152782000	35063000	1268100	29917000

من خلال معطيات الجدول 17 الذي يوضح توزيع القروض المصرفية للبنك الخارجي الجزائري الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 الى 2018 نلاحظ ان مجموع القروض متوسط الاجل اكبر بكثير من قروض قصيرة الاجل في كل السنوات التي كانت محل الدراسة بصفة عامة وبصفة خاصة فان اجال قروض متوسطة الاجل جلها قروض متوسط الاجل عمومية اي ANSEJ–CNAC– ANGEM وهذا ان جل على شيء فانما يدل على ان البنك الخرجي الجزائري بوكالة سعيدة مهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول (18) يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA) :

السنوات / مبالغ القروض	2015	2016	2017	2018	المجموع
مبالغ القروض الممنوحة (MDA)	152782000	35063000	12681000	29917000	230443000
مبالغ القروض المرفوضة (MDA)	37600000	28600000	18900000	8330000	93430000

الجدول (18)

من خلال نتائج الجدول (18) الخاصة بالمبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA) نلاحظ أن قيمة مبالغ القروض الممنوحة

فاقت قيمة مبالغ القروض المرفوضة لسنوات 2015 , 2016 و 2018 ماعدا سنة 2017 أين تجاوزت قيمة مبالغ القروض المرفوضة قيمة مبالغ القروض الممنوحة . وقد بلغ مجموع مبالغ القروض الممنوحة

230443000 مليون دينار جزائري كما بلغ مجموع مبالغ القروض المرفوضة 93430000 مليون دينار جزائري خلال الخمسة سنوات (من 2015 إلى 2018).

الشكل رقم (17) يوضح التمثيل البياني يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA)

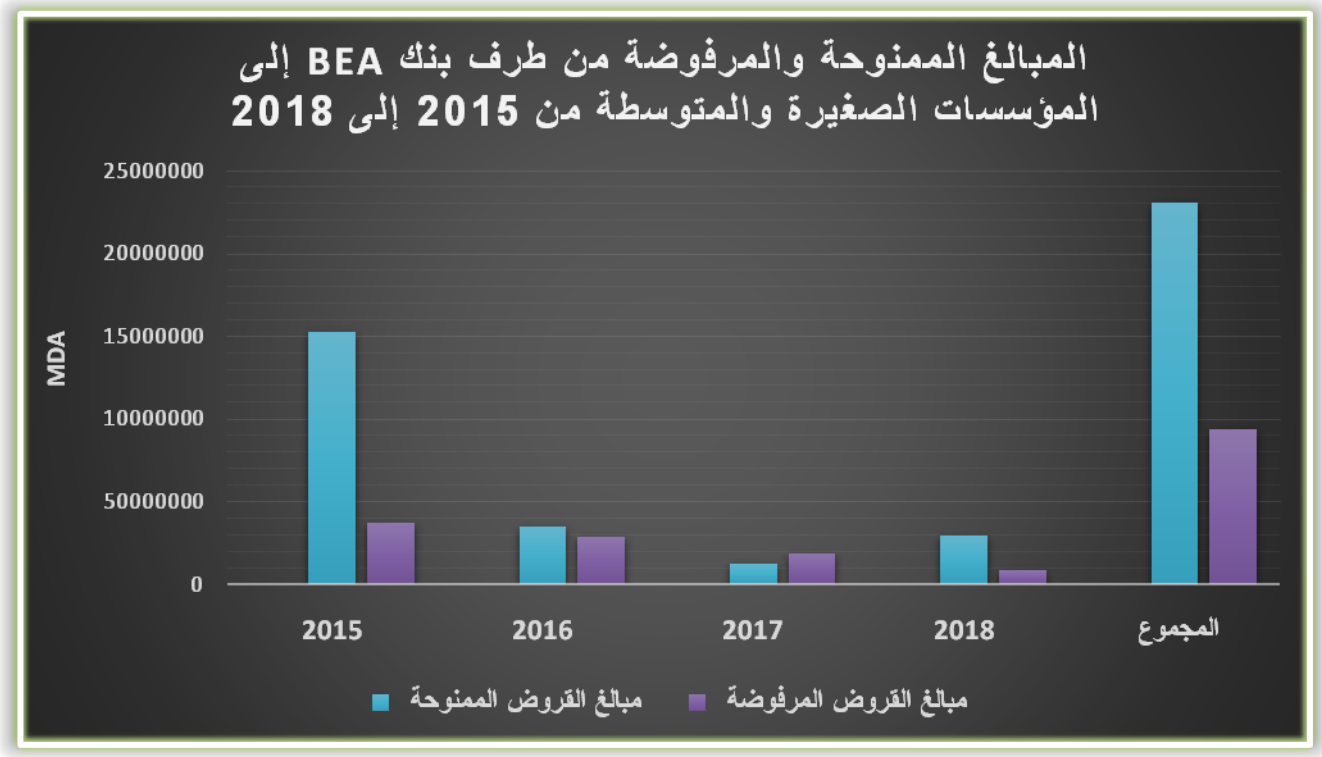

الشكل رقم (19)

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن قيمة المبالغ الممنوحة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت أقصاها سنة 2015 ب152782000 مليون دينار جزائري ثم تراجعت سنتي 2016 و 2017 بحيث وصلت هذه القيمة إلى 12681000 مليون دينار جزائري سنة 2017 لترتفع مباشرة في السنة التي تلتها أي سنة 2018 بقيمة 29917000 مليون دينار جزائري, وفيما يخص المبالغ المرفوضة من طرف بنك BEA فقد بلغت أقصى قيمة لها سنة 2015 ب 37600000 مليون دينار جزائري وهذا راجع إلى قيمة المبالغ الممنوحة بنفس السنة والتي كانت مرتفعة ثم تلاشت قيمة المبالغ المرفوضة سنة بعد سنة لتصل إلى أجنى قيمة لها سنة 2018 ب 8330000 مليون دينار جزائري.

المطلب الثالث : عرض نتائج المقابلة

من خلال الإجابات عن الأسئلة المطروحة التي أجاب عليها أحد إطارات البنك الخارجي الجزائري وكالة سعيدة – استخلصنا ما يلي :

1- البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- يفضل أن يقوم بتمويل المؤسسات القائمة عن المؤسسات الجديدة وذلك لأنه لا يملك تقنيات حديثة ليدرس مدى نسبة الخطر والربح المتوقعة لإقراض هذه المؤسسات ولأن القائمة يكون لديه تعامل سابق معها ولذلك يفضل القائمة على الجديدة.

2- يقوم البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة- بمراعاته مجموعة من الأمور التي تتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يعمل من أجل تحقيق التوازن بين استخداماته وموارده وذلك من أجل تحقيق أهدافه.

3- من خلال ما حققته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاقتصادي، يمنحها أن تكون محل اهتمام لأصحاب القرار على مستوى البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – وتدعيم التمويل الممنوح لهذه

4- تراجع مستوى تمويل البنك محل الدراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم توفر المهتمين بهذه المشروعات ولا تعرف السبب الرئيسي لذلك.

5- النظرة الإستراتيجية للبنوك التجارية نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بما فيها بنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – لا يزال ينقصه الكثير من التقنيات الحديثة لدراسة السوق لهذه المؤسسات، وعدم تحديد معين لها من القروض وذلك لأنها ليست مهتمة بدراسة تمويل قبل إتمام العملية .

6- يعتبر أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم عنصر للبنك والمكسب الرئيسي له ولهذا يخضع الموظفين إلى سياسة تكوينية و تدريبية من أجل توفير الخدمة اللازمة لهم ولكي يكسب بنك محل الدراسة الرتب العالية في التنافسية.

7- يقوم البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة- بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير هذه المؤسسات والحفاظ على إستمراريتها.

8- إعطاء الفرصة لذوي المستوى العلمي الجيد والشباب لتولي المراكز العليا في البنك وأيضا من لديهم الكفاءة التي تؤهلهم لذلك.

-9 وجود تخلف تكنولوجي للبنك الخارجي الجزائري -وكالة سعيدة- وذلك جراء عدم الاستفادة من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية التي لها تسيير فعال لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

10- عدم اهتمام البنك محل الدراسة بالبحث والتطوير وهذا ما أدى بها إلى تراجع في القدرة التنافسية المتعلقة الإبداع والتدريب والتكوين الذي يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

11- وجوب الإرادة الإدارية الفعالة والرؤية المستقبلية للبنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة- من أجل تشجيع

الملخص

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية في البنك الخارجي الجزائري و ذلك بالاعتماد على المعلومات و الاحصائيات المقدمة منه و التي قمنا بتحليلها و مناقشة نتائجها ، حيث أننا في الجانب التطبيقي توصلنا الى نتائج قريبة من الواقع و نتائجه ملموسة و هذا ما كان هدف دراستنا ، منه تمكنا من الخروج ببعض النتائج :

- ان التمويل يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة التمويل المدعم .
- تمويل البنك الخاجي الجزائري لقروض متوسطة الاجل و قروض متوسطة الاجل العمومية . هي أكثر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- يقوم بنك الخارجي الجزائري -وكالة سعيدة- بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما يؤدي الى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري .

الخاتمة العامة

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدارسة التطرق إلى تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمدنا في دراستنا على البنك الخارجي الجزائري فتطرقنا إلى مفاهيم البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة التي تربطهما مع بعض وكذا التمويلات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري لهذه المؤسسات ، لان التمويل هو العائق الوحيد الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاولين الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في كيفية امكانية البنوك أن تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا الميدانية إلى أنواع القروض التي يقوم البنك الخارجي الجزائري بتقديمها و إجمالي الإحصائيات

للمؤسسات الممولة من البنك الخارجي الجزائري حسب قطاعات النشاط ونوعيتها وكذا نسب التمويل من خلال المؤشرات الإحصائية المقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري – وكالة سعيدة – ومن خلال محاولتنا الإطاحة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ، استطعنا التوصل إلى هذه النتائج والتي تثبت أو تنفي صحة فرضيتنا في البحث والتي نوردها فيما يلي:

الفرضية الأولى :

"تعتبر الإجراءات التمويلية من أهم العوائق التي تعترض مسار نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " أثبتت هذه الفرضية صحتها لان البنك يرى أن عملية إقراض هذه المؤسسات تكون فيها مخاطر لا تظهر حماسا لتمويلها و أيضا طلب البنوك الضمانات ذات قيمة عالية ، و هذه للإجابة على الفرضية الثانية .

ان القروض الممنوحة للشركات الصغيرة و المتوسطة تساهم في دعم و تنمية الاقتصاد الوطني .

الفرضية الثانية :

أثبتت هذه الفرضية صحتها بان القروض الممنوحة للشركات الصغيرة و المتوسطة تساهم في التنمية الاقتصادية و تساهم في دعم الاقتصاد الوطني و رفع القيمة النظافة فهي بمثابة النسيج الاقتصادي للبلاد

الفرضية الثالثة :

تساعد أجهزة ANSEJ–ANGEM–CNACفي قرار منح القروض بشكل كبير لهذه المؤسسات . أثبتت هذه الفرضية صحتها لأن هذه الأجهزة أنشأت خصيصا لمساعدة و توجيه و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

النتائج المتوصل اليها : تنقسم هذه النتائج الى : نتائج نظرية و أخرى تطبيقية

النتائج النظرية : تتلخص النتائج النظرية فيمايلي :

- اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- اعتماد معظم الدول على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع هما رأس المال و العمالة .
- يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات و تحد من أدائها كالصعوبات المالية و القانونية ....الخ في الاقتصاد الوطني .

النتائج التطبيقية :

ان البنك الخارجي الجزائري BEA يقوم بتقديم مختلف القروض و التسهيلات تحت شروط محددة المتمثلة في ضمانات المطلوبة من طرف البنك .

ينفد البنك الخارجي الجزائري –وكالة سعيدة –كل العمليات البنكية و منح الائتمان تقريبا بكل أنواعها

التوصيات و الاقتراحات :

- تعزيز موقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني .
- تقديم الإرشادات و النصائح للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة عن طريق الإكثار من الأيام التحسيسية و الإعلامية .
- خلق هيئة تقوم بدراسة المؤسسات التي لها فائدة في المجتمع و تحقيق قيمة مضافة في الدخل .

أفاق الدراسة :

و بناءا على الدراسة التي قمنا بها في هذا الاطار يمكننا ان نطرح مواضيع تستحق البحث مستقبلا و هي :

1- الطرق الجديدة لتمويل و دورها في تطوير نشاط المؤسسات .
2- انضمام الجزائر الى منظمة العالمية للتجارة OMCو أثارها على سيرورة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
3- دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

محمد حلمي الجيلاني ،إدارة البنوك ، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع ،2019، عمان ،
إسماعيل شعبان، الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، يومي 2.3 مارس 2004
يوسف قريشي، سياسة التمويل المصرفي لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتورة الجامعة، الجزائر، 2005

القوانين

الجريدة الرسمية، المرسوم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، صادرة بتاريخ 22 أوت 2001.
الجريدة الرسمية ، المرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، صادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
[1]الجريدة الرسمية، المرسوم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد47، صادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

المجلات

– مجلة نماء الاقتصاد والتجارة العدد الثالث جوان 2018، ص219
– مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث جوان 2018 ص220.
– مجلة نماد، للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018 ص221.

الاطروحات:

وقاد مروى، الأدوات المصرفية وتمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص أحارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2 014 - 2 015، ص69-70.
مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة": دراسة حالة الجزائر، للمترشح : عبد القادر رقرارق، سنة 2010 جامعة وهران

عمران عبد الحكيم ,استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية,دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة,جامعة محمد بوضياف المسيلة 2007,

"الهياكل و الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر". و هي دراسة الباحث مُحَمَّد زيدان مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد السابع.

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، بعنوان،: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق"، للمترشح : عبد اللاوي مُحَمَّد إبراهيم، سنة 2014

الاطروحات باللغة الاجنبية:

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسويق بعنوان:

« Analyse des déterminants clés qui stimulent l'innovation dans les pme, cas des entreprises algérienne ».2015 :

تقديم المترشحة براشد وفاء، جامعة تلمسان.

أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ريفي، بعنوان:

« Impact du programme d'aide et de soutien à la promotions des pme sur la performance et le dynamisme des entreprises agroalimentaires privées dans la wilaya de Tizi ouzou ».

تقديم المترشحة: طالبي صفية، جامعة الجزائر، 2008.

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حوكمة المؤسسات بعنوان:

« Les stratégies de création et de développement des pme innovantes algériennes, cas des pme du cyber parc de sidi Abdallah-Alger ». Université d'Alger

تقديم المترشح: ميموني ياسين ، 2018.

مراجع اخرى

- Isabelle fitoussi. La PME face à sa banque. 6 performer. France.1989. p19.
- Agence national de soutien a l'emploi de jeunes
- Agence national de gestion du micro crédit
- Caisse national d'assurance au chômage
- Fonds de garantie des crédits au PME

الملاحق

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
DIRECTION REGIONALE TLEMCEN
AGENCE DE SAIDA 061

ORGANIGRAMME AGENCE 2éme CATEGORIE

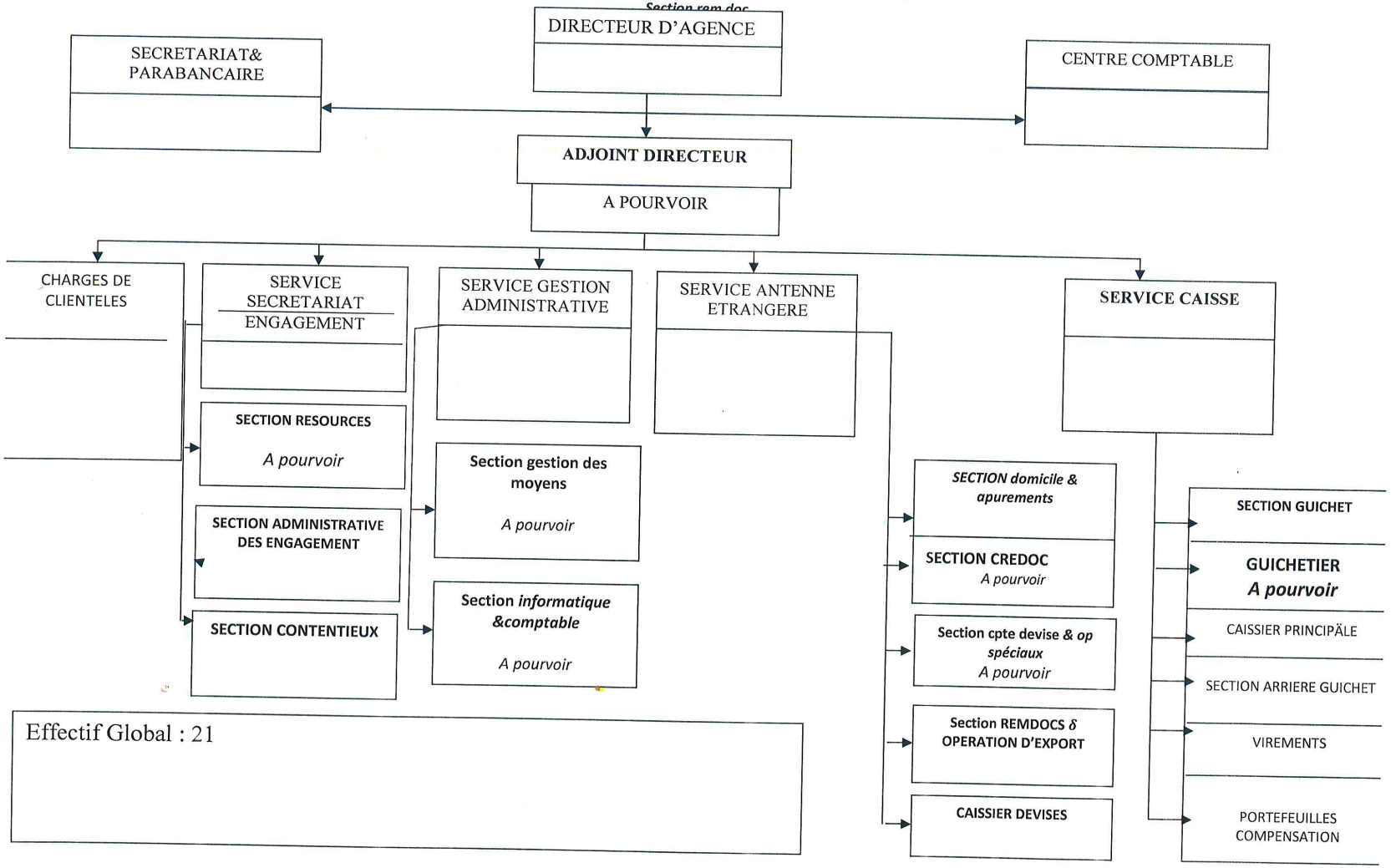

Effectif Global : 21

الملحق رقم 2

FROM :AGENCE036 FAX NO. :043208231 16 Sep. 2013 16:38 P1

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

CONSTITUTION DU DOSSIER DE CREDIT D'INVESTISSEMENT

(En 04 exemplaires)

- Demande de crédit
- Etude technico-économique détaillée
- Bilans prévisionnels sur 05 ans et plus
- Plan de financement étalé sur les 04 trimestres à venir
- Copie du registre de commerce / NIF / Bilans fiscaux / N.I.S
- Copie des statuts
- C.V des promoteurs avec surface financière (biens meubles et immeubles)
- Acte de propriété ou bail de location
- Attestation fiscale et parafiscale
- Avantages et décision A.N.D.I
- Planning de réalisation
- 03 derniers bilans fiscaux certifiés conformes par l'administration aux comptes
- Déclaration du chiffre d'affaire sur 03 ans
- Situation comptable récente certifiée conforme par le gérant
- Devis estimatifs et quantitatifs des travaux réalisés et à réaliser, factures proforma des équipements à acquérir ou copie du ou des contrats
- Permis de construire

الجدول التالي يوضح تطور عدد الملفات المؤهلة والمرفوضة لدى بنك BEA والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018:

السنوات / الملفات	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد الملفات المؤهلة					
عدد الملفات المرفوضة					

الجدول التالي يوضح المبالغ الممنوحة والمرفوضة من طرف بنك BEA محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA) :

السنوات / مبالغ القروض	2015	2016	2017	2018	المجموع
مبالغ القروض الممنوحة (MDA)					
مبالغ القروض المرفوضة (MDA)					

الجدول (18) يوضح توزيع القروض المصرفية لبنك BEA إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2015 إلى 2018 (MDA)

السنوات / القروض	2015	2016	2017	2018
قروض قصيرة الأجل متعلقة بقرض الاستغلال: -تسهيلات الصندوق -السحب على المكشوف -CREDITS COMPAGNIE -تسبيقات المخزون -تسبيقات السندية تسبيقات الصفة على صفقة عمومية				
مجموع القروض القصيرة الأجل				
قروض متوسطة الأجل **قروض استثمار:** -قروض متوسطة الأجل للخواص - قروض متوسطة الأجل عمومية: - ANSEJ - CNAC - ANGEM				
مجموع القروض المتوسطة الأجل				
قروض طويلة الأجل				
مجموع القروض				

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
التخصص: إدارة بنكية

استمارة الدراسة

أعزائنا عملاء بنك الجزائر الخارجي وكالة ولاية سعيدة، تحيه طيبة..

هذه الاستمارة هي إحدى الأدوات لجمع البيانات لإتمام الدراسة النهائية التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " إدارة بنكية " تحت عنوان " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ".

نتقدم إليكم بهذا الاستبيان والذي يضم مجموعة من الأسئلة نرجو منكم الإجابة عليها بوضع الإشارة (√) أمام الاختيار الذي يتفق مع إجابتكم والتي ستكون لها أثر كبير للوصول إلى نتائج صادقة ومفيدة . علما أن إجاباتكم ستتعامل بها بسرية وتستعمل لغرض البحث العلمي فقط.

القسم الأول : البيانات الشخصية :

1 – الجنس : ذكر ☐
أنثى ☐

2 – العمر :

أقل أو يساوي 35 سنة ☐
من 36 إلى 45 سنة ☐
أكثر من 46 سنة ☐

3 – المؤهل العلمي:

أقل من ليسانس ☐
ليسانس ☐
ماستر ☐
ماجيستر فأكثر ☐

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

1- ما مدى اهتمام بنك BEA بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

كبير ◯ متوسط ◯ ضعيف ◯

2-ما هو الهدف المنتظر من تمويلكم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

زيادة الربحية للبنك ◯ إعطاء صورة جيدة للبنك ◯ الرفع من تنافسية البنك ◯

3-ما هو نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفضلون التعامل معها؟

المؤسسات الفاشلة ◯ المؤسسات الناشئة ◯

4-ما هو السبب والحافز الذي يدفع بنك BEA وكالة سعيدة إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

من أجل تطوير هذه المؤسسات والحفاظ على استمراريتها ◯

وجود علاقة سابقة مع هذه المؤسسات ◯

من أجل تلبية رغبة الحكومة ◯

5-هل يقوم بنك BEA وكالة سعيدة بدراسات مسبقة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

نعم ◯ لا ◯

6-ما نوع القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

قروض دورة الاستغلال ◯ قروض دورة الاستثمار ◯ قروض الاعتماد الإيجاري ◯

7-ماهي المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

من يوم _ 30 يوم ◯ من شهر_ 03 أشهر ◯ أكثر من 03 أشهر ◯

8-كيف تكون إجراءات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

سهلة ◯ سهلة نوعا ما ◯ معقدة ◯

9-كيف تكون متابعتكم للقروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

عن طريق تسديد أقساط القرض ◯ عن طريق الزيارة الميدانية ◯

10-ماهي طبيعة المشاكل التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

التأخر في تسديد القرض في الآجال المحددة ◯

عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات كافية ◯

الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة ◯

مستوى الخبرة المهنية والتكوين لأصحاب المؤسسات غير كافي ◯

11-ماهي نسبة المخاطر التي يواجهها البنك من خلال تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ضعيفة ◯ متوسطة ◯ كبيرة ◯

12- ما هو أثر البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

إيجابي ◯ سلبي ◯